جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

# التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الإحتباس الحراري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص القانون الدولي العام

من إعداد الطلبة
- بن خليفة كتية
- برقوق فطيمة

تحت إشراف الأستاذ
- د/بن هلال ندير

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة: د/بن مرغيد طارق، أستاذ محاضر قسم "ب"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية---------رئيسا

الأستاذ: د/بن هلال ندير، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية-------مشرفا ومقرر

الأستاذ: د/أسياخ سمير، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية----------ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا ٨٠ ﴾

الإسراء: 80

# شكر وتقدير

في بداية هذا اللقاء،

نتوجه إلى الله عزّ وجلّ بامتناننا وشكرنا العميق الذي وفقنا ويسّر لنا الطريق نحو هذه الدرجة العلمية الرفيعة له الحمد والشكر دائماً وأبدا.

كما نتقدم بامتناننا وتقديرنا

إلى استأذنا المشرف الدكتور بن هلال ندير الذي سخره الله تعالى بإشراف ومتابعة هذا العمل.

كما نتقدم بشكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم دعوتنا لمناقشة مذكرتنا

ونختم بتقديم شكرنا الكبير
إلى جميع الأساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

ب.كتية، ب.فطيمة –

# الإهداء

ها أنا اليوم أطوي صفحة مسيرتي العلمية التي دامت سنوات من الجد والتعب، فالحمد لله الذي يسر البدايات وأتم بالتفوق النهايات، وفي هذا اليوم الفريد وبكل حب أهدي ثمرة جهدي ونجاحي المتواضع

الى روح جدتي الحنونة مصدر الدعم والحب والحكمة، رحمك الله يا أغلى جدة وأسكنك فسيح جناته

الى اللذان لا يضاهيهما أحد في الكون وأمرنا الله ببرهما الى أمي وأبي فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية، أطال الله في عمركما

الى هديتي من الله، أختاي يسمينة ونوارة فقد كنتما دائما قدوة لي ومصدرًا للدعم والالهام، الى أخي الصغير سيد علي الذي أثر حياتي بحبه لي

الى زوج أختي عبد الله الذي هو في مقام أخي الكبير فأنا ممتنة لك على دعمك لي أسعد الله قلبك، والى زوج أختي أمين شكرا لك على دورك الإيجابي الذي منحته لي أتمنى لكما مستقبلا مشرقا مليئًا بالنجاح

الى ابنة أختي وقرة عيني ايناس التي هي بمثابة نصف ابتسامتي وقطعة من قلبي وانعكاس لجمال قلوب أفراد العائلة

الى خالتي نعيمة فشكرا على توفيقك اللامتناهي لي والى زوجها وابنيها لينا ومحمد

الى صديقي رفيق فأنا جد ممتنة لله كل يوم لوجودك في حياتي فقد كنت الداعم الدائم لي فأسأل الله ان يجعل لك بعد العسر يسرا وأن يسعد قلبك

الى صديقتي فطيمة ورفيقتي أدعو الله أن يدوم محبتنا وصداقتنا وأن يكبر وُدنا

أهدي تخرجي الى كل شخص وقف بجانبي وقت ضيقي وحاجتي، والى كل شخص ساندني بدون منية ولا شروط ولا مقابل فكلمة شكر لا تكفيكم.

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى أجدادي أطال الله في عمرهم، والى روح جدتي اسكنها الله عز وجل الفردوس الأعلى

إلى من وهبني الحياة والأمل، والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برآ، إحسانا، ووفاءً لهما:

والدي الغالي جمال، والدتي الغالية عائشة

إلى من وهبني الله تعالى نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين وكانوا عوناً لي في رحلة بحثي

أختي العزيزة أنايس، أخي العزيز مناد

إلى من كان سنداً لي في بداية مشواري الجامعي

خالي العزيز سيد علي

إلى من كتفتني ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح في مسيرتنا العلمية، رفيقة دربي

كتيبة

وفي الأخير إلى كل من ساعدني، وكان له الدور من قريب أو من بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والأخيرة.

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله تعالى من علم ومعرفة.

ـ ب.فطيمة ـ

# قائمة المختصرات

# قائمة المختصرات

**أولا: باللغة العربية**

**ج.ر.ج.ج:** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

**ج:** جزء.

**د.ب.ن:** دون بلد النشر.

**د.س.ن:** دون سنة النشر.

**د.ط:** دون طبعة.

**ط:** طبعة.

**ص.ص:** من الصفحة إلى الصفحة.

**ص:** صفحة.

**ق.إ.ج.ج:** قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

**ثانيا: باللغة الفرنسية**

**N° : N**uméro.
**P : P**age.
**PP** : de **P**age à la **P**age.
**USGS :** United States Geological Survey
**UNFCCC :** United Nation Farmework Cnvention on Climat Change

# مقدمة

# مقدمة

منذ العصور القديمة بدأ الانسان في استغلال واستنزاف الموارد الطبيعية لتلبية رغباته واحتياجاته وتطلعاته، إلا أن معدل استغلال هذه الموارد تسارع بشكل مذهل على مدى القرون المتعاقبة على وجه الخصوص مع بداية الثورة الصناعية أين بلغ هذا الاستغلال ذروته في القرن العشرين، حيث ساهمت هذه الأخيرة وما تبعها من التقدمات العلمية والتكنولوجية الحديثة التي عرفتها دول العالم في بروز مشاكل بيئية على رأسها مشكلة التلوث البيئي.

أصبحت اليوم مشكلة التغير المناخي من أخطر المشاكل وأكثرها إلحاحا، ليس فقط في دول العالم الثالث بل على المستوى العالمي عموماً أين أصبح موت البشرية محققا بسبب التلوث البيئي، فهذا الاخير لا يميز الحدود عند انتشاره كما قد يكون مصدره في بلد وتظهر أثاره الضارة والوخيمة في بلد أخر إما بشكل جزئي أو بشكل كلي.

فإذا كانت البيئة الطبيعية هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان فان حمايتها من التلوث بأنواعه أمر لا بد منه، فمع زيادة عدد السكان على الأرض والاكتشافات الحديثة على كافة المستويات أصبح المجتمع البشري مجتمعاً استهلاكياً بامتياز وهذا ما كان له عواقب وخيمة على المناخ وخاصة على الغلاف الجوي وذلك بسبب تراكم الغازات الدفيئة وهذا بسبب حرق الوقود الاحفوري (البترول، الغاز، الفحم)، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي يقوم بها الإنسان مثل نزع الأشجار وحرقها، وكل هذه الأنشطة أدت إلى ظهور عدد من المشاكل البيئية أهمها ظاهرة الاحتباس الحراري.

تُعرف ظاهرة الاحتباس الحراري أو ظاهرة الاحترار العالمي أو ما يُعرف باللغة الانجليزية ب Global Warming، وهي ظاهرة طبيعة تم اكتشافها أول مرة من طرف العَالِم الفرنسي جون فوريه عام 1824 وتم تحديد هذه الظاهرة كمياً من طرف العَالِم السويدي سفانتي ارينيوس عام 1896، حيث تتمثل في ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض نتيجة تزايد نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة المتشكلة أساسا من غاز ثاني أكسيد الكربون، غاز الميثان وغاز الأوزون وغيره من الغازات الدفيئة التي تشكل تهديداً حقيقياً على المعمورة ككل.

ويبدأ تأثير هذا التهديد بارتفاع مستوى درجة حرارة الأرض مما ينتج عنه ذوبان الجبال القطبية والأنهار الجليدية المتجمدة وتحويلها إلى مياه سائلة تتدفق في البحار والمحيطات مما يودي إلى ارتفاع مستواها، كما انه يهدد باختفاء العديد من المدن والبلدان الساحلية والجزر الصغيرة، كما تزداد حالات الفيضانات، العواصف، الجفاف وكذلك التصحر، ضفّ إلى ذلك يؤدي امتصاص البحار والمحيطات لغاز ثاني أكسيد الكربون إلى زيادة حموضتها وارتفاع درجة حرارتها مما يلحق أضرارا وخيمة تمس النظام البيئي.

ساهم الانسان بدوره في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال استعماله المفرط للموارد الطبيعية، فقد أدت الأنشطة البشرية المبالغ فيها مثل استنزاف الموارد غير المتجددة في اختلال التوازن البيئي.

استتبعت ظاهرة الاحتباس الحراري آثار وخيمة سواء على صحة الانسان أو على الحيوان أو على البيئة بصفة عامة.

يشهد العصر الحالي تداعيات المناخ العابرة للحدود والتي أصبحت تشكل خطراً حتمياً يواجه البشرية، فباتت هذه القضية محل اهتمام وقلق وأن واحد يشغل بال المجتمع الدولي أين استشعر خطورة تغافله وأهمله فيما يتعلق بحماية مناخ كوكب الأرض من التغييرات التي تطرأ عليه، أين أصبح من الضروري تنامي الوعي البيئي لدى الجماعة الدولية من اجل تبني آليات قانونية دولية فعالة تحد من أزمة الاحتباس الحراري.

بالفعل أثمرت الجهود الدولية على وضع اتفاقية مكرسة لظاهرة الاحتباس الحراري وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان التغييرات المناخية عام 1992، أين وضعت التزامات على عاتق الدول المتقدمة، حيث اصطدمت هده الالتزامات بمعارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إعفاء الدول النامية من تحمل التزامات هذه الاتفاقية مما دعى الدول الأطراف في هذه الأخيرة الى إلحاق بروتوكول إضافي مكمل لأحكام الاتفاقية الأم عام 1997 والذي أطلق عليه "بروتوكول كيوتو"، أين لقي هذا الأخير نفس المعارضة التي لاقتها الاتفاقية الأم.

ونظراً لتضارب المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية، أسفر عنه عدة عراقيل كانت السبب في عدم الوصول إلى الهدف المنشود والمتمثل في تخفيض نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة، مما استدعى إبرام اتفاق ملزم على الدول برُمتها يقضي برسم استراتيجية إنمائية لا تتسبب إلا في انبعاثات طفيفة من الغازات الدفيئة على المدى الطويل ويتمثل هذا الاتفاق في "اتفاق باريس" المنعقد عام 2015.

إلي جانب الجهود المبذولة من طرف الدول لوضع حدّ لأثار التغير المناخي الذي يزداد بوتيرة جدّ كبيرة ومستمرة، فقد تدخل شخص آخر من أشخاص القانون الدولي ألا وهي المنظمات الدولية، فلم تقف هذه الأخيرة مكتوفة الأيدي بل اهتمت ووضعت مسالة التغير المناخي ضمن أولويتها، فتبلور دور هذه المنظمات في تضاعف المشاريع المتعلقة بالمناخ، فمن ابرز المنظمات الدولية الحكومية التي ساهمت في معالجة قضية الاحتباس الحراري هي منظمة الأمم المتحدة أين باشرت دورها عن طريق أجهزتها الرئيسية المتمثلة في الجمعية العامة، مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كما باشرت أيضا هذا الدور عن طريق الوكالات التابعة لها كمنظمة الأرصاد الجوية، منظمة الصحة العالمية.

لفتت ظاهرة الاحترار العالمي أنظار الدول العربية بما فيها دولة الجزائر فقد عملت جاهدة لوضع حد لآثار التغيرات المناخية التي زادت قلق وانشغال دولة الجزائر، حيث كرس المشرع الجزائري آليات مؤسساتية وآليات قانونية لمكافحة هذه الظاهرة.

تعود أسباب اختيارنا لموضوع "التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري" إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية، فالأسباب الموضوعية تتمثل في:

- نظراً لكون قضية الاحتباس الحراري من أهم القضايا الحديثة في مجال القانون الدولي، حيث وُصفت بقضية القرن الواحد والعشرين التي لازالت مطروحة على طاولة المفاوضات من قبل المجتمع الدولي إلى يومنا هذا.
- أن أزمة الاحتباس الحراري وتأثيراتها السلبية التي تتجاوز الحدود تستوجب تكاتف الدول من اجل وضع حد لهذه الأزمة.

أما بالنسبة للأسباب الشخصية فتتمثل في:

- تعلقنا بتخصص القانون الدولي الذي يواكب جميع التطورات المتعلقة بالبيئة على المستوى الوطني والدولي.
- مساهمتنا في إثراء المكتبة الجامعية بصفة عامة والمكتبة القانونية بصفة خاصة.
- تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في توحيد الجهود وتبادل المعرفة والتكنولوجيا لمكافحة هذه الظاهرة العالمية، يتيح للدول تبني استراتيجيات مشتركة واتخاذ إجراءات متكاملة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز الاستدامة البيئية.

إن دراستنا لهذا الموضوع ترمي إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل في:

- تعزيز التعاون الدولي بين الدول للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتقليل من آثارها على المناخ العالمي.
- اختلاف الآليات القانونية الدولية المتعلقة بمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.
- العمل على إيجاد حلول محلية وعالمية للحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

يتمثل الإطار المنهجي المتبع لدراسة هذا الموضوع فيما يلي:

**المنهج الوصفي التحليلي**

لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من اجل تبيان أهم آثار وأسباب التي أدت إلى اعتماد التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الإحترار العالمي من جانب، ومن جانب آخر من اجل تحليل مبادئ والتزامات كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغييرات المناخية لعام 1992 والتزامات وآليات بروتوكول كيوتو الملحق لها لعام 1997.

وعلى ضوء كل ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية الجهود الدولية في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري؟**

لمعالجة هذه الإشكالية تكون من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري **(الفصل الأول)**، ثم أهم الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري **(الفصل الثاني)**.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري

يُعتبر التعاون الدولي أحد الركائز الأساسية في العلاقات الدولية فهو ضرورة حتمية لجميع الدول، وبالنظر إلى التطورات التي أفرزتها وتيرة العولمة المتسارعة أصبحت المصالح المشتركة للدول تفرض المزيد من مجالات التعاون الدولي.

من بين أهم القضايا المعاصرة ظاهرة الاحتباس الحراري التي أصبحت تهدد امن الدول والمجتمعات خاصة الفقيرة منها بل وأصبحت من أكثر المشاكل العالمية تحديا على المدى الطويل لأنها تنطوي على دوافع ومبررات أدت إلى تضافر الجهود من اجل الحد من هذه الظاهرة.

لذا اتجهت جهود المجتمع الدولي نحو تطوير نظام قانوني دولي لمعالجة أثار الاحتباس الحراري، وتوجت هذه الجهود بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغييرات المناخية في عام 1992، وتبعها بروتوكول كيوتو المرافق لها في عام 1997.

وسنحاول في هذا الفصل تبيان مفهوم التعاون الدولي وظاهرة الاحتباس الحراري **(المبحث الأول)**، فعالية التكريس القانوني لظاهرة الاحتباس الحراري على المستوى الدولي **(المبحث الثاني)**.

## المبحث الأول

## مفهوم التعاون الدولي وظاهرة الاحتباس الحراري

يعد التعاون الدولي مسألة محورية في العلاقات الدولية فالتعاون هو بذل مجهودات مشتركة بين أفراد المجتمع الدولي في سبيا تحقيق مصالح متبادلة، وعلى رأس هذه المصالح تحقيق السلم والأمن وكذا مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية[1] وحتى البيئية فمع ظهور الاحتباس الحراري أصبح التعاون الدولي ضرورة حتمية أكثر مما كان عليه من قبل حيث يستلزم على جميع الدول التكاتف فيما بينها لمكافحة هذه الظاهرة.

سنتناول في هذا المبحث المقصود بالتعاون الدولي والاحتباس الحراري **(المطلب الأول)** وأسباب وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري **(المطلب الثاني)**.

### المطلب الأول

### المقصود بالتعاون الدولي وظاهرة الاحتباس الحراري

سنتطرق الى التعريف اللغوي والاصطلاحي للتعاون الدولي **(الفرع الاول)** وتعريف الاحتباس الحراري **(الفرع الثاني)**.

#### الفرع الأول

#### التعريف اللغوي والاصطلاحي لتعاون الدولي

سنتناول في التعريف اللغوي **(أولا)** والتعريف الاصطلاحي **(ثانيا)**.

**أولا: التعريف اللغوي**

التعاون هو المساعدة والدعم، كما أن المساعدة تعني التبادل لتحقيق هدف متفق عليه ويقصد به أيضا التعاون بين شعب وأمة أو أكثر لتحقيق النفع العام[2].

---

[1] **رتيبة برد**، "الظاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر الإقليمية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص 721.

[2] **محمد بن يعقوب السواح**: القاموس المحيط، الجزء3، ط1، المكتبة العصرية، 2009، ص1100.

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي**

هو كل عمل مشترك ومنسق بين دولتين أو منظمتين دوليتن او اقليميتين أو أكثر في مجال معين من اجل تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتعاونة والمساعدة على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية وتحقيق المساواة في الحقوق لجميع الأطراف المتعاونة[3].

## الفرع الثاني

## تعريف الاحتباس الحراري

عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الاحتباس الحراري في تقريرها الثالث لعام 2001[4] كما يلي:

"هو ظاهرة طبيعية، حيث أن جزء من الأشعة تحت الحمراء النابعة من الأرض إلى الغلاف الجوي تبقى محتبسة في هذا الغلاف بواسطة غازات تسمى الغازات الدفيئة، مما يؤدي إلى زيادة درجة حرارة الأرض أو الطبقة السفلية للغلاف الجوي المحيط بالأرض"[5].

إن المجتمع الدولي اليوم أمام خيارين، يتمثل الخيار الأول في التعامل مع الاحتباس الحراري كمسألة أكاديمية وعلى أساسه يضطر العالم إلى القيام بتعديلات في هيكله الاقتصادي والاجتماعي والتعايش مع هذه الظاهرة وما ينجر عنها[6].

أما الخيار الثاني فيتمثل في توخي المجتمع الدولي للحذر والترقب من خلال اتخاذ إجراءات مباشرة للتقليل تدريجيا من تراكم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي دون تغير المناخ وذلك من خلال تنفيذ تدابير ترشيد استهلاك الطاقة.

---

(3) **حنان نايف ملاعب:** التعاون الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص18.

(4) الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ، هي هيئة اشتركت منظمة الأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للبيئة وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته.

(5) **صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي،** النظام القانوني لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 33.

(6) المرجع نفسه، ص33.

## المطلب الثاني

## أسباب وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري

سنتناول أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري **(الفرع الأول)** وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري **(الفرع الثاني)**.

### الفرع الأول

### أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري

سنتطرق فيه إلى الأسباب الطبيعية **(أولا)** والأسباب البشرية **(ثانيا)**.

#### أولا: الأسباب الطبيعية

سنتناول البراكين **(1)** وذوبان الجليد **(2)** والغازات الدفيئة **(3)**.

**1. البراكين**

يمكن أن تنبعث من البراكين أدخنة وغاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، مما قد يؤثر على المناخ لأن الدخان والغازات البركانية تحجب ضوء الشمس مما يساعد على تبريد البيئة القريبة من البراكين، ويسبب الدخان تغييرات طويلة الأمد ويذوب بعد فترة قصيرة.

وفقا لهيئة المسح الجيولوجية الأمريكية (USGS) تسبب ثوران بركان تامبورا في اندونيسيا عام1815 في انخفاض درجات الحرارة بمقدار 5فهرنهايت وفقا للسجلات التاريخية لنيوانجلاند (New England)، كان نصف عام 1815بدون صيف ويعتقد بعض العلماء المناخ أن النشاط البركاني وما ينتجه يمكن أن تؤدي إلى إضافة ملوثات جديدة والى الغلاف الجوي، مما قد يؤدي إلى تغييرات في تركيبة الغلاف الجوي مما قد يؤدي إلى المزيد من الانفجارات البركانية. ومنذ ذلك الحين في مناخ الأرض وبسبب إطلاق كميات كبيرة من الغازات والمواد الصلبة إلى الغلاف الجوي، ترتفع المواد الصلبة الدقيقة لمسافة تصل إلى عشرات الكيلومترات عبر الغلاف الجوي وتصل الطبقات العليا من الغلاف الجوي(الستراتوسفير)، مما يؤثر على تركيبها وخصائصها.

أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك ما يقارب 1500بركان خامد في العالم، ف 33%من هذه البراكين لها مميزات الثوران العنيف التي تؤدي إلى انبعاثات ملايين الأطنان من الأبخرة وبخار الماء والغازات مثل غاز ثاني أكسيد الكربون[7].

## 2. ذوبان الجليد

شهدت سنة 2015 ارتفاع كبير في درجات الحرارة ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة إلى 54° درجة مئوية في السنوات القادمة، وبسبب هذه الزيادة بدأت الأنهار والمحيطات الجليدية بالذوبان وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر مما يشكل خطرا على الجزر المنخفضة والمياه الساحلية[8].

إن ابرز أسباب ذوبان الجليد هو حرق الوقود الاحفوري الذي يؤدي إلى تراكم غازات الاحتباس الحراري في البيئة مما يؤدي إلى حبس الحرارة في الغلاف الجوي، وتتسبب هذه الزيادة في درجات الحرارة في ذوبان المزيد من الأنهار الجليدية مما يؤدي إلى تلاشي الغطاء الجليدي في المحيط الأطلسي[9].

في هذا الشأن يتوقعون العلماء بان كل من بنغلاديش، الهند، الفيتنام، اليابان، جزر من أوروبا الشمالية وفلوريدا على أنها المناطق الأكثر عرضة للخطر بسبب ارتفاع مستوى البحر، ودفعت هذه المخاطر بعض الدول إلى اتخاذ جملة من التدابير الاحترازية لمواجهة الكوارث الطبيعية المحتمل وقوعها كبناء حواجز ضخمة على مستوى المدن الساحلية الكبرى[10].

---

[7] **اسيا تميم**، البراكين والزلازل، سلسلة البحوث، د.ط، دار بناني، حي أوراس 02تعاونية الفيروز الحمامات، 2009، ص6.

[8] **براهمي خلود، مسعودي بلقيس احلام**، ظاهرة الاحتباس الحراري كمشكلة بيئية وآثارها على القانون الدولي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021، ص 23.

[9] **يحيى شهان**، الاحتباس الحراري وتأثيره على البيئة، دارا الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 30.

[10] **عبد الحكيم ميهوبي**، التغيرات المناخية الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص81.

### 3. الغازات الدفيئة

هي غازات موجودة في الغلاف الجوي، وتتميز بقدرتها على امتصاص الأشعة التي تفقدها الأرض، وبالتالي تقلل من فقدان الحرارة من الأرض الى الفضاء كما تساهم في ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض والاحتباس الحراري العالمي[11].

على الرغم من أن كل غاز من هذه الغازات يلعب دوراً ونتيجة مهمة في العمليات التي لا تعد ولا تحصى والتي تدعم الحياة على الأرض أين يتم الحفاظ على متوسط درجة حرارة سطح الأرض عند حوالي 15 درجة مئوية عن طريق الغلاف الجوي المحيط بها وبدون هذا ستكون درجة الحرارة حوالي 18–درجة مئوية وهي باردة جداً للحياة ولا تسمح باستمرار الحياة على كوكب الأرض. [12]

## ثانيا: الأسباب البشرية

سنتناول فيه الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية **(1)** والنفط ومحطات الطاقة وعوادم السيارات **(2)**.

### 1. الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية

أدت الثورة الصناعية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن 19 إلى زيادة كبيرة في الطاقة الأحفورية، ما أدى إلى ارتفاع تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل 35 بالمائة والذي يعتبر من أكثر الغازات المحافظة على الحرارة في الجو وتتزايد هذه الكمية بشكل مستمر بمعدل 4 بالمائة كل سنة[13].

---

[11] **عبد الكريم بن راحلة، أقاري سالم**، "تأثير الاحتباس الحراري على التنمية المستدامة: الأسباب والتداعيات والحلول الممكنة، "مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03، 2019، ص 17.

[12] **عبد الكريم بن راحلة، أقاري سالم**، المرجع السابق، ص18.

[13] **DIOP Massal, papa Yerim DIEYE, Awa SAMB**, « L'impact des mesures fiscales pour lutter contre le réchauffement climatique », Mémoire de master, Université Nancy 2, France, 2008, p3.

يستمر الطلب الإجمالي على الطاقة في الزيادة، وخاصة الوقود الأحفوري ومع توقعات وصول عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة بحلول سنة 2050 فالاعتماد بشكل دائم وبصورة متزايدة على أنواع الوقود الأحفوري من جهة وتدهور الموارد الطبيعية من جهة أخرى ليس بالأمر الحميد، فالنتيجة الأخيرة والحتمية لمسارات استخدام هذه الطاقة على هذا الجو هي تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري[14].

### 2. النفط ومحطات الطاقة وعوادم السيارات

أصدرت وكالة حماية البيئة في تقريرها أن العديد من العلماء وخبراء المناخ أشاروا إلى أن الأنشطة البشرية مثل تكرير النفط ومحطات الطاقة وعوادم السيارات من أهم الأسباب لارتفاع درجة حرارة الأرض، ونشر تقرير الإدارة إلى أن الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تتراكم في الغلاف الجوي بسبب أنشطة بشرية هي الدافع في ارتفاع المتوسط العالمي للحرارة[15].

## الفرع الثاني

## آثار ظاهرة الاحتباس الحراري

سنتطرق من خلاله إلى أثر الاحتباس الحراري على صحة الإنسان **(أولا)** وأثر الاحتباس الحراري على الحيوانات **(ثانيا)** وفي الأخير أثر الاحتباس الحراري على البيئة **(ثالثا)**.

### أولا: أثر الاحتباس الحراري على صحة الإنسان

يمكن إن يكون لتلوث الهواء تأثير سلبي على صحة الإنسان بفعل إنتاج تركيزات عالية من الدخان وغاز ثاني أكسيد الكبريت في الجو[16]، كما يؤدي الارتفاع الكبير في درجات الحرارة

---

(14) **بن مهرة نسيمة ولعروسي أحمد**، "مكافحة التغييرات المناخية في التشريع البيئي الجزائري"، مجلة البحوث والحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد01، 2023، ص90.

(15) **فروحات حدة**، "انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة لمقترحات حلولها–دراسة حالة الجزائر–"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد05، جامعة الوادي، ص135.

(16) **بوديسة نور الهدى، بن علي سهلة**، الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون–تيارت–، 2023/2022، ص 1.

العالمية إلى ظهور أمراض تؤثر بالدرجة الأولى على الجهاز التنفسي خاصة لدى كبار السن ومرضى الربو[17].

فمن بين الأمراض التي تصيب الإنسان جراء الاحتباس الحراري:

- زيادة ضغط الدم والإصابة بالأمراض القلب.
- ارتفاع درجات حرارة المحيطات ما يسهل تفشي وباء الكوليرا في البحار التي هي مصدر أساسي لطعام الإنسان.
- انتشار أمراض الكلى نتيجة الجفاف في بعض المناطق[18].
- سرعة انتشار الأمراض المعدية كالملاريا[19].

## ثانيا: أثر الاحتباس الحراري على الحيوانات

قد يتسبب الاحتباس الحراري في انقراض بعض أنواع الحيوانات التي لا تستطيع التكيف بسرعة مع التغييرات المناخية فالارتفاع الكبير لدرجة الحرارة يؤدي إلى الانهيار الكامل لبعض النظم البيئية[20].

قامت بعض الحيوانات بتغيير نطاقها الجغرافي بسبب ارتفاع درجة الحرارة، فعلى سبيل المثال اكتشف علماء الأحياء أن بعض أنواع الفراشات والطيور في نصف الكرة الشمالي هاجرت شمالاً لتجنب ظاهرة الاحتباس الحراري، كما أثر الاحتباس الحراري أيضا على أنماط الهجرة الموسمية للطيور والأسماك والحيوانات التي اعتادت العيش على الجليد كالدببة القطبية[21].

يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على ظروف تكاثر العديد من أنماط الأسماك والمخلوقات البحرية، كما أن الشعب المرجانية التي تعد موطن العديد من الكائنات البحرية معرضة لخطر الزوال

---

(17) **بريشي بلقاسم**، الحماية الدولية الدولية لظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص العلاقات الدولية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص 158.

(18) **بوديسة نور الهدى، بن علي سهلة**، مرجع سابق، ص 27.

(19) **بريشي بلقاسم**، مرجع سابق، ص30.

(20) **بريشي بلقاسم**، مرجع سابق، ص29.

(21) **بوديسة نور الهدى، بن علي سهلة**، مرجع سابق، ص28.

والتدمير وهو الأمر الذي يهدد الحياة الاقتصادية للشعوب التي تعتمد على مصادر الثروة السمكية[22].

## ثالثا: أثر الاحتباس الحراري على البيئة

أكد العلماء أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى انخفاض في طول موسم النمو وهو ما يتسبب في تغير وتذبذب الفصول فقد تزداد كمية الأمطار في بعض المناطق وتنخفض في مناطق أخرى، فهذه المناطق ستشهد تصحراً وجفافاً وفيضانات مما يؤثر سلبا على المناظر الطبيعية وكذا على نوعية المحاصيل الزراعية وبالتالي يهدد الأمن الغذائي لبعض دول العالم[23].

أدى الاحتباس الحراري إلى زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والعواصف أين تضاعف عدد الكوارث المنسوبة للتغييرات المناخية من 200 خلال سنة 1980 إلى 400 خلال سنة 2006[24]، كما تسببت حالات الجفاف والفيضانات والعواصف بكافة أنواعها في أضرار مادية وبشرية كبيرة ومن أمثلة ذلك إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية وإعصار نرجس بمينمار[25].

أما الجزائر فقد عرفت فيضانات مدمرة وهذا خلال سنوات 1969، 1974، 2001، 2008 وأخرها كان في 2021 وذلك في عدة مدن منها الجزائر العاصمة، بجاية، تيزي وزو أين تضررت بشدة كبيرة هذه المدن[26].

---

[22] **بريشي بلقاسم**، مرجع سابق، ص29.

[23] **سلاف طارق عبد الكريم شعلان**، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو، ط.1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص44.

[24] **بريشي بلقاسم**، مرجع سابق، ص30.

[25] **عبد الحكيم ميهوبي**، مرجع سابق، ص89.

[26] **بريشي بلقاسم**، مرجع سابق، ص30.

## المبحث الثاني

## فعالية التكريس القانوني لظاهرة الاحتباس الحراري على المستوى الدولي

تُحدث مضاعفات التغير المناخي تدهورا حتميا في نظام مناخ كوكب الأرض[27] فتعتبر هذه المسألة في غاية الخطورة على الحياة الجيولوجية والبيولوجية وحتى على النظم البيئة وربما تكون هذه الأخطار مستمرة خاصة في الوقت الراهن وذلك نسبة إلى مدى امتداد آثارها الناتجة عنها فلهذا تعتبر على أنها تهديدا على العالم باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود، فلا يقتصر أثارها على دولة واحدة فقط بل يمتد إلى الدول المجاورة والناتجة عن تزايد الانبعاثات الدفيئة في مختلف أنحاء العالم إضافة إلى ذلك فهي تساهم وبشكل كبير في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري لقد حظيت هذه الظاهرة على اهتمام كبير من طرف المجتمع الدولي فقد سعى على وضع حد لتصدي هذه الأخيرة والوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من خلال وضع تدابير قانونية دولية وفعالة للحد من التداعيات السلبية للظاهرة، فقد قام أعضاء المجتمع الدولي لعقد مؤتمرات وإبرام اتفاقيات دولية التي ترمي إلى معالجة هذه الظاهرة[28].

بسبب تفاقم الآثار الناجمة عن هذه الظاهرة هو ما تطلب إلى تضافر الجهود الدولية في أنحاء العالم لإنشاء اتفاقيات دولية لوضع حد لها والتي أثبتت أهمية تسيير التغير المناخي فقد تم تكريسها في المواثيق الدولية والقوانين الداخلية للدول[29]، لتبيان هذه الآليات الدولية بصورة أكثر وضوح يتطلب أولا التطرق إلى أهم الاتفاقيات التي تم تكريسها من طرف الجماعة الدولية، في مقدمتها تأتي الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية لعام 1992**(المطلب الأول)**،

والبرتوكول الملحق لها وفي الأخير سيتم الإشارة إلى اتفاق باريس لعام 2015 الذي ساهم بشكل كبيرو الى يومنا هذا في تصدي هذه الازمة البيئية **(المطلب الثاني)**.

---

[27] **زرقان وليد وبن حامة فارس**، "مساهمة المجتمع الدولي في حماية البيئة من ظاهرة التغير المناخي "، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 4، العدد01، 2023، ص ص 542-560.

[28] **شمامة بوترعة**، "الآليات المرنة للحد من التغيرات المناخية في برتوكول كيوتو لعام 1997"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 34، عدد3، 2023، ص 166.

[29] **محمد عبد الناصر محمد**، القانون الدولي ودوره في إدارة التغير المناخي، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الثاني والعشرون، كلية القانون الدولي العام، جامعة الازهر، القاهرة، 2023، ص 393.

## المطلب الأول

## اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية لعام 1992

اعتمدت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة في قمة الأرض بريو دي جانيرو[30]، تم تبني هذه الاتفاقية عام 1992 ودخلت حيز النفاذ عام 1994، ويعبر عنها باللغة الأجنبية بمصطلح(United Nation Framework Convention On Climat Change)، اما باختصار فيرمز لها (UNFCCC)[31]، تضم هذه الاتفاقية حاليا حوالي 198 دولة، زيادة على هذا فقد أرست القواعد العامة والخطوط العريضة التي أحالت بموجبها على ضرورة تطبيقها وتنفيذها في المواثيق الدولية القائمة[32].

إن الهدف الأسمى الذي ترمي إليه هذه الاتفاقية الدولية هو ما جاء في المادة 02 منها والذي يتمثل في تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عن مستوى يحمي النظام المناخي من تدخل خطير من جانب الإنسان، فعليه يجب أن يتم بلوغ هذا المستوى في فترة زمنية كافية ومعقولة لتكييف النظم الأيكولوجية مع تغير المناخ وضمان عدم تهديد إنتاج الأغذية للخطر والسماح بأن تكون هنالك استدامة في التنمية الاقتصادية.

كما أشارت كذلك نفس المادة في فقرتها الأولى إلى مسألة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام وهي تنص على ما يلي: "**تخضع هذه الاتفاقية لتصديق الدول والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها. ويفتح باب الانضمام إلى الاتفاقية من**

---

[30] **سعيد فتوح مصطفى النجار**، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق، جامعة طنطا، القاهرة، 2017، ص 29.

[31] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص6.

[32] **محمد عبد الناصر محمد**، المرجع السابق، ص397.

**اليوم التالي لتاريخ إقفال باب التوقيع عليها. وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الوديع"[33].**

## الفرع الأول

## مبادئ والتزامات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية

تعد هذه الاتفاقية الإطارية المحور الأساسي والاطار القانوني لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والاستجابة الأولية للتدخل الدولي لمكافحة هذه الظاهرة البيئية المستعصية[34]. أكثر من ذلك فقد تضمنت الاتفاقية الإطارية في نصوصها وأحكامها حزمة من المبادئ والالتزامات التي تقع على عاتق جميع دول الأطراف في الاتفاقية ويستلزم عليهم الالتزام وتنفيذها على أحسن وجه ممكن وهذا لغرض التخفيف والحد من أزمة التغيرات المناخية وعلى الأضرار التي تنشأ بسببها والتي تمس بالبيئة والصحة البشرية، وعلى غرار مما سبق سيتم تناول في الشق الأول المبادئ التي يقوم عليها أطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية **(أولا)** وفي الشق الثاني يتم تبيان الالتزامات التي على الأطراف تنفيذها والأخذ بها من اجل الوصول إلى الهدف المرجو **(ثانيا)**.

### أولا: مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية

أشارت المادة الثالثة في فقراتها الخمس المتعلقة بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة إلى عدة مبادئ قانونية ودولية التي من خلالها تتحقق الأهداف التي يستند إليها أطرافها [35]، ظهرت هذه

---

[33] انظر المادة 2، الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 مايو 1992، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93-99 المؤرخ في 10 أبريل 1993، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد24، الصادر بتاريخ 21 أبريل 1993.

[34] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص 7.

[35] المرجع نفسه، ص48.

المبادئ بشكل جوهري في صلب الاتفاقية الإطارية حيث يتمحور دورها المهم في تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي[36]. تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي:

### 1. مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة

ظهر مصطلح مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في بداية السبعينات القرن الماضي، على أثرها أعلن مؤتمر البيئة البشرية الذي انعقد عام 1972 في ستوكهولم على أن حماية البيئة تعتبر مسؤولية مشتركة لجميع سكان العالم، كما أشار كذلك إلى أن المشاكل البيئية في الدول النامية تعود إلى سبب التنمية غير الكافية وهو الشكل الأول لفكرة المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. برز هذا المبدأ بشكل رسمي في البند الرابع من الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية عام 1992، لقد ألزم هذا المبدأ الدول المتقدمة إلى ضرورة المبادرة في تخفيض الانبعاثات وتقديم المساعدة للدول النامية. أما بالنسبة للدول التي هي في طريق النمو فعليها أن تعمل بهدف تحقيق التنمية لا غير ذلك[37].

ظهر هذا المبدأ بوضوح في نص المادة 2/3 من نفس الاتفاقية الإطارية وهو كما يلي: "**يولى الاعتبار التام للاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك المعرّضة بشكل خاص للتأثر بالنتائج الضارة الناجمة عن تغير المناخ، وللأطراف، ولا سيما البلدان النامية الأطراف، التي سيتعين عليها أن تتحمل عبئاً غير متناسب أو غير عادي بمقتضى الاتفاقية**"[38].

إن غرض هذا المبدأ هو دفع أطراف الاتفاقية المشاركة في الاسراع من أجل بذل مجهودات أكثر لإيجاد حلول تساهم في حل مشكلة التدهور البيئي التي تمس العالم برمته[39].

---

[36] **سامي جاد عبد الرحمان واصل**، "التعاون الدولي في مواجهة ظاهرة التغير المناخي "، المجلة القانونية، المجلد3، العدد3، 2022، ص ص 771-808.

[37] **بديار ماهر وكيلاني نذيرة**، "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي للبيئة"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية"، المجلد8، العدد01، ص ص 150-164.

[38] انظر المادة 3 الفقرة 2 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع السابق.

[39] **بديار ماهر وكيلاني نذيرة**، المرجع السابق، ص158-164.

يعد تنفيذ مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة هو تطبيقا لأحد مبادئ القانون الدولي العام بل أكثر من ذلك فانه يجسد مبدأ التعاون بين الدول، ومن ثم يدعو أيضا الدول الصناعية إلى تحمل مسؤوليتها الدولية ومراعاة الظروف المتعلقة بالدول النامية في الاتفاقيات المتعلقة بشأن المسائل المناخية، ومن خلاله تتحمل الدول المتقدمة مسؤوليات أكبر مقارنة بالدول النامية فيتم خضوع الدول المتقدمة لالتزامات بيئية صارمة، ومن شأنه تترتب عليه تكاليف باهظة أي يمكن القول بقيام مبدأ الملوث الدافع. فوجود هذا التباين والاختلاف في المسؤولية بين الفئتين من الدول ليس من أجل لا شيء بل لأجل تحقيق غرض جوهري ألا وهو مشاركة المجتمع الدولي قصد حماية البيئة بصفة عامة والمناخ بصفة خاصة بشكل يضمن العدالة بينهما والحيلولة لتجنب تضاعف المخاطر البيئية[40].

مما سبق دراسته في هذا المبدأ يلاحظ أنه قد قسم أطراف الاتفاقية الإطارية إلى فئتين مختلفتين فهما دول المرفق الأول ودول المرفق الثاني[41].

### 2. مبدأ الإنصاف

يعتبر مبدأ الإنصاف المبدأ الثاني من مبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة، تضمنتها المادة 1/3 من الاتفاقية السابقة فعلى اثرها تدعو الدول على ضرورة الإعمال بمبدأ العدالة والإنصاف[42]، تم الأخذ بهذا المبدأ عام 1992 بقمة ريو دي جانيرو أين يتمثل أحد التحولات الهامة لتحقيق العدالة المناخية بين الشعوب الحالية والمستقبلية وبين شعوب الشمال وشعوب الجنوب. فالدول النامية ليست ملزمة بتنفيذ أحكام الاتفاقية الإطارية بفاعلية عكس الدول المتقدمة خاصة فيما يخص نقل التكنولوجيا الخضراء وتحمل تكلفة الموارد المالية لبرامج التكييف والتخفيف عبء الدول النامية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهتم هذا المبدأ على استخدام

---

(40) **عليوي فارس**، "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في القانون الدولي للبيئة"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علوم تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، –سطيف2–، 2020–2021، ص 14.

(41) **سامي جاد عبد الرحمان واصل**، المرجع السابق، ص ص772–808.

(42) انظر المادة 3 الفقرة 1 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع السابق.

مخزون الثروات الطبيعية والحفاظ عليها واستغلالها بصورة عقلانية والإنصاف بين الأجيال الحالية والمستقبلية[43].

### 3. مبدأ التنمية المستدامة

لم يتم التوصل إلى تعريف مانع وجامع لمبدأ التنمية المستدامة فقد لقى مفاهيم كثيرة ومختلفة فمثلا عرفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على أنه إدارة وحماية قاعدة الثروات الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار هذه الموارد وتوفير الحاجيات الإنسانية الضرورية للأجيال الحالية والقادمة بطريقة تلائم ومناسبة للجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي من جهة ثانية[44].

من المجالات التي اخذت بهذا المبدأ هو في استغلال الثروات سواء كانت متجددة أو غير متجددة لأجل الديمومة لفترة طويلة الأمد للأجيال الحالية والمستقبلية[45].

زيادة على هذا فقد ذُكر هذا المبدأ في الفقرة 22 من ديباجة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حيث صرح بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة يعتبر أمراً ضرورياً لجميع البلدان، خاصة النامية. ولكي تحقق البلدان النامية تقدماً نحو هذا الهدف، يجب عليها زيادة استهلاكها للطاقة، ولكن بشكل يضمن كفاءة استخدام الطاقة والتحكم في انبعاثات الغازات الدفيئة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام تكنولوجيات جديدة المصدرة من طرف الدول المتقدمة بشروط تجعل هذا الاستخدام مجدياً اقتصادياً واجتماعيا[46].

---

[43]" مبدأ الانصاف وآلية تطبيق ضريبة الكربون"، [متوفر على الموقع ] https://www. hcsr. eg. or [تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/04/2024].

[44] **فراحتية كمال**، "التنمية المستدامة "، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي عشر، 2018، ص ص 279-295.

[45]/**بوشيخي وهيبة وبوعجاج عائشة**، واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021/2020، ص33.

[46] انظر الفقرة 22 من ديباجة الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع السابق.

ورد أيضا هذا المبدأ في المادة 3 في فقرتيها الرابعة والخامسة حيث يستوجب على الدول تعزيز التعاون بغرض تحقيق التنمية المستدامة واتخاذ تدابير ملائمة لكل طرف من أجل حماية النظام المناخي كما من واجب الأطراف تعزيز النظام الاقتصادي وتحقيق المزيد من الأهداف الاقتصادية المستدامة[47].

### 4. مبدأ الحيطة

أو بمصطلح آخر يعني "مبدأ الحذر" وباللغة الأجنبية يسمى ( le Principe de la Précaution) يعتبر هذا المبدأ بأنه ثروة حقيقية في نطاق الحماية البيئية ويسعى إلى حل المشاكل البيئية من الآن من أجل مستقبل الأجيال المستقبلية والدعوة إلى وضع تدابير قانونية[48]، وفي شق آخر وضعت له المادة 3 الفقرة 1 تعريف مختصر ويقصد من خلالها بمبدأ الحيطة : "حدوث خطر من صنع الطبيعة وعدم توفر اليقين العلمي لسبب أو مصدر حدوثه وآثاره حيث يستوجب التدخل قبل تفاقم الأضرار"[49].

لقد تأثر التشريع الوطني للعديد من دول العالم بهذا المبدأ حتى أصبح بمثابة قاعدة عرفية عامة من خلال نشره في الإعلانات الدولية والغرض من هذا المبدأ هو باعتباره السبيل الوحيد لتوفير الحماية البيئية دوليا والحد من استمرار حدوث الأضرار البيئية مستقبلاً[50].

بسبب تضاعف احتباس الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي كثاني أكسيد الكربون Co2 وغاز الميثان وغيره من الغازات الناتجة عن الانشطة الإنسانية تدفع بدورها إلى تلوث وتدهور البيئة وزيادة ظهور الآثار الوخيمة التي تمس صحة الكائنات الحية خاصة على الانسان ومثال حي على هذا ظهور الأمراض الجلدية وسرعة انتشار الحساسية، ومن جهة أخرى حدوث اضطرابات في

---

[47] انظر المادة 3 الفقرة 4 والفقرة 5 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[48] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص 61.

[49] **عسكر عادل محمد**، المرجع السابق، ص 189.

[50] المرجع نفسه، ص 193-194.

النظام البيئي وامتداد مشاكلها فيحدث هذا تذبذب في الفصول السنوية وهو ناتج الى سبب الا وهو امتداد لآثار ظاهرة الاحتباس الحراري[51].

تعود أسباب تفاقم هذه المخاطر وامتداد آثارها فلا مجال للشك أنها ناتجة عن الأنشطة البشرية[52]، إلى جانب الأسباب السابقة هنالك أسباب أخرى ساعدت في ظهور هذه الظاهرة وتتمثل في الأسباب الاقتصادية التي مصدرها ناجم عن الأنشطة البشرية حيث يعتبر الانسان السبب البارز والرئيسي الأول في تدهور البيئة وفي المقابل تعكس عليه وعلى صحته وكمثال واقعي على ذلك كتخلص رجال الصناعة من النفايات والمواد الصناعية السامة التي لها أشكال عدة خاصة في البحار مما يخلق بذلك تلوث البيئة البحرية والإضرار بالثروات البيولوجية خاصةً[53].

## ثانيا: الالتزامات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية

إن أغلب الدول المتقدمة مسؤولة جزئيا أكثر من الدول النامية في إحداث النشاطات التي تهدد الحياة، لهذا زاد خوف المجتمع الدولي في أن تتدهور البيئة أضعافاً مما كانت عليه في ذلك الحين فدفع هذا القلق أطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة في بذل مجهودات أكبر للحد من ظاهرة الإحترار العالمي والعمل على تخفيض معدل انبعاثات الغازات الدفيئة؛ فقررت هذه الأخيرة على إرساء نوع من الإلزامية في أحكام الاتفاقية حيث وضعوا جملة من الالتزامات القانونية التي تقع على عاتقهم بشرط تنفيذها بحسن نية وتحقيق الهدف المنشود في بنود الاتفاقية. تم إدراج هذه الالتزامات في المادة الرابعة المتعلقة بالاتفاقية حيث تنقسم بدورها إلى ثلاث فئات من الدول تتمثل فيما يلي:

---

(51)" أسباب تغير المناخ وآثاره"، [متوفر على الموقع] https://www. un. org>science the United Nation [تم الاطلاع عليه بتاريخ 27/04/2024].

(52) **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص 63.

(53)**أحمد حسين ونويري نسرين**، "المواجهة القانونية للنفايات الصناعية في ظل انعكاساتها الخطيرة على السواحل "، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد الثاني، ص ص 741-755.

### 1. الالتزامات التي تقع على عاتق كل دولة الأطراف

ظهرت هذه الالتزامات في المادة 4 الفقرة 1 من الاتفاقية الإطارية، التي جعلت من أولوية دول الأطراف في الاتفاقية تعزيز التعاون فيما بينهم والكل مسؤول بتطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة قصد تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي، كما وردت في أحكام الاتفاقية التزامات تقع على عاتق الدول الأطراف بصفة عامة وهي كما يلي:

- وضع قوائم محلية بغرض التخلص من الغازات الدفيئة التي لا يحكمها برتوكول مونتريال.
- اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من ظاهرة تغير المناخ وحسن تسيير التدابير التي تحكمها أطراف الاتفاقية.
- التعاون فيما بين أطراف الاتفاقية بهدف نقل التكنولوجيات والعمليات التي تخفض من معدل الانبعاثات الغازات الدفيئة.
- العمل على حفظ وتطوير الإدارة المستدامة بطريقة ملائمة.
- تقديم الدعم المالي وتوفير حاجيات البلدان الأقل نمواً كالتي تتعلق بنقل التكنولوجيا الحديثة.
- التعاون عن طريق تبادل المعلومات بصفة طارئة ذات الصلة بالنظام المناخي.
- العمل على نشر التوعية العامة فيما يخص قضية التغيرات المناخية.
- اعلام أطراف الاتفاقية بمسألة تنفيذ التزامات وبنود الاتفاقية الاطارية[54].

### 2. التزامات الدول المدرجة في المرفق الأول

تم تحديد هذه الالتزامات في المادة 4 الفقرة 2 من الاتفاقية الاطارية، وهذه الأخيرة تتمحور حول دول المرفق الأول وهي كالآتي:

- اعتماد مؤتمر الأطراف على سياسات وطنية بغرض تحقيق أغراض هذه الاتفاقية.
- اتخاذ تدابير بغية التخفيف من آثار التغير المناخي.
- إعلام أطراف الاتفاقية بتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية في غضون 6 أشهر[55].

---

[54] انظر المادة 4 الفقرة 1 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع السابق.

[55] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص72.

- اعتماد أحسن المعارف المتوفرة لحساب نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة [56].

### 3. التزامات الدول المدرجة في المرفق الثاني

يحتوي مضمون المادة 4 في فقراتها 5/4/3 والفقرة 6 على التوالي إضافة الى المادة 11 من نفس الاتفاقية فهي تخص بوجه التحديد الفئة الأخيرة من الدول المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية، وتعني تلك الدول متقدمة النمو وأكثرها مسببة في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري ومن بين الالتزامات التي تخص هذه الفئة ما يلي[57]:

- التزام هذه الفئة بتوفير الموارد المالية لدفع التكاليف الكاملة التي تكبدها البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية[58].
- قيام دول المرفق الثاني بمساعدة الدول النامية الأطراف في الاتفاقية المعرضة للتهديدات للآثار التغيرات المناخية عن طريق تغطية التكاليف التكيف مع هذه الأضرار[59].
- تقديم الدعم المالي وسد حاجيات البلدان الأقل نمواً كالتي تتعلق بنقل التكنولوجيا الحديثة الغير الضارة بيئيا قصد مساعدتها في تنفيذ أحكام الاتفاقية[60].
- السماح للدول المتقدمة الذين يمرون بعملية التحول إلى الاقتصاد السوقي بنوع من المرونة في تنفيذ التزاماتهم[61].
- التزام التعاون بين الدول الأطراف وخلق نوع من التكامل فيما بينهم بهدف وضع تدابير تساعد على مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية[62].

---

[56] **عسكر عادل محمد**، المرجع السابق، ص 222.

[57] **ام الخير عمر**، التعاون الدولي لمكافحة التغيرات المناخية، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم، جامعة العربي التبسي، –تبسة–، 2023/2022، ص 86.

[58] انظر المادة 4 الفقرة 3 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع السابق.

[59] انظر المادة 4 الفقرة 4 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[60] انظر المادة 4 الفقرة 5 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[61] انظر المادة 4 الفقرة 6 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[62] انظر المادة 11 من الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

تفتقر أحكام الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية بصفة الإلزامية ولم تنفذ كما يجب ولهذا السبب ازدادت وتيرة ظهور الأخطار الناجمة عن التغيرات المناخية، فاستدعى بذلك إلى إيجاد حلول أكثر صرامة وأكثر إلزامية التي يستوجب على دول الأطراف بتنفيذها للحد من هذه الظاهرة؛ فعلى الدول أن تجتمع مرة أخرى بغية إيجاد حلول سريعة للعمل في تطوير هذه الاتفاقية من خلال تكملته ببرتوكول ملحق به. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء "برتوكول كيوتو". لذا سيتم التعرف على هذا البرتوكول، ومن ثم تسليط الضوء على الالتزامات المتعلقة بهذا البرتوكول **(أولا)**، وأخيرا سيتم ذكر أهم الآليات التي يرتكز عليها **(ثانيا)**.

## الفرع الثاني

## برتوكول كيوتو لعام 1997

تَسبب تفاقم انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري على نحوٍ واسع وسريع وبالمقابل امتدت آثارها على العالم مما سبب بذلك تزايد قلق المجتمع الدولي، حيث تعتبر هذه المشكلة عابرة للحدود بكل معانيها، ومن أجل وضع قيود لها والحد منها اجتهد أطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية في المبادرة بدعوة الدول من أجل انعقادها لمؤتمرات دولية والندوات وإعدادها للتقارير الإنمائية، وفي الأخير نجحت الدول الأطراف في إنشاء مكمل أو ملحق لها الذي يدعو إلى بذل المزيد من العمل نسبة للسنوات الماضية وتحقيق هدف الاتفاقية الإطارية الذي يتمثل في خفض نسبة الانبعاثات الغازات الدفيئة[63].

يُعرف هذا الملحق "ببرتوكول كيوتو" وسمي امتثالا لمكان انعقاده في مدينة كيوتو اليابانية، يعتبر هذا البرتوكول امتداداً للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، ومنه اجتمعت حوالي 160 دولة [64]أثناء انعقاده في دورته الثالثة بتاريخ 11/ 12/ 1997 وهم نفس

---

[63] **لعلاوي عيسى**، "الأحكام الخاصة ببرتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغير المناخ "، مجلة فكر ومجتمع، العدد 30، ص ص 3-348.

[64] **عسكر عادل محمد**، المرجع السابق، ص 113.

الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية[65]، وبعد ذلك تم التوقيع عليه بتاريخ 1998/03/16 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك ومن ثم تم التصديق عليه من طرف 55 دولة أطرف في الاتفاقية الإطارية [66] ودخل حيز النفاذ بتاريخ 2005/02/16 [67]، يحتوي هذا البرتوكول على ديباجة و28 مادة.

إن الهدف من هذا البرتوكول هو التزام الدول الصناعية على العمل من أجل زيادة في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تصل إلى أقل من 5٪خلال فترة الممتدة بين 2008 إلى 2012[68]. ومن هذا السياق سيتم تحديد الالتزامات التي تضمنتها أحكام هذا البرتوكول **(أولا)**، ومن ثم اللجوء إلى أهم الآليات التي كرستها هذه الأخير **(ثانيا)**.

## أولا: التزامات برتوكول كيوتو لعام 1997

قام برتوكول كيوتو بعرض جملة من الالتزامات وعلى إثرها على الدول الأطراف التقيد بها والتي تهدف بدورها إلى المساهمة في صد تفاقم التغيرات المناخية والحد من تزايد أضرارها، تنقسم هذه الالتزامات إلى **فئتين** وهما:

### 1. الالتزامات العامة التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف

لقد وردت هذه الالتزامات بصفة واضحة في المادة 2 الفقرة 1 من برتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية حيث تهدف إلى التزام الدول الأطراف بأحكام الاتفاقية والبرتوكول فهي تنص على ما يلي:

- التعاون من أجل وضع تدابير لتقدير نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة.

---

[65] **زيد المال صافية**، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، -تيزي وزو-، 2013، ص 113.

[66] **عسكر عادل محمد**، المرجع السابق، ص 312-313.

[67] **لعلاوي عيسى**، المرجع السابق، ص 7.

[68] **قيدوم الزهرة وجبار رقية**، "مدن مرنة في مواجهة التغيرات المناخية"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد13، العدد4، 2021، ص ص 91-100.

- الحفاظ على البواليع والمستودعات المتعلقة بغازات الاحتباس الحراري[69].
- تطوير أشكال الزراعة المستدامة.
- استبدال الطاقة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الوطنية.
- تعزيز التعاون من أجل حماية مستودعات غازات الدفيئة غير الخاضعة لبرتوكول مونتريال.
- استبدال الطاقة والتكنولوجيات بأشكال أخرى جديدة ومتجددة وتعد سليمة على البيئة.
- العمل من أجل نقص أو الإنهاء على نقائص السوق والإعفاءات من الضرائب.
- التشجيع على تعزيز السياسات والتدابير التي تحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- الحد و/أو التخفيض من انبعاثات غاز الميثان أثناء إدارة النفايات[70].

## 2. الالتزامات التي تقع على عاتق الدول المتقدمة في البرتوكول

تم تسليط الضوء على هذا النوع من الالتزامات في المادة 3 من برتوكول كيوتو والتي عرفها بالدول المدرجة في المرفق الأول أي الدول المتقدمة، فُرضت عليهم هذه الأخيرة وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة ما يلي[71]:

-إلزام دول المرفق الأول على الحد من الانبعاثات وتخفيضها كمياً، بنسبة 5٪على الأقل.

-يجب على دول المرفق الأول الوفاء على تنفيذ التزاماتهم بحلول عام 2005.

-الإبلاغ عن مصدر الأنشطة التي تساهم في تفاقم معدل الانبعاثات الغازية.

-تقديم بيانات تحدد مستوى نسبة أرصدة الكربون لعام 1990.

-قيام دول المرفق الأول بعملية انتقال إلى اقتصاد سوقي وتوفير الإجراءات المرنة[72].

---

[69] **زيد المال صافية**، المرجع السابق، ص113-114.

[70] انظر المادة 2 الفقرة 1 من برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيرات المناخية، المعتمدة في 1997/12/11، والصادق عليه من طرف الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-144، المؤرخ في 28 أبريل 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد29، الصادر بتاريخ 2004/05/09.

[71] **لعلاوي عيسى**، المرجع السابق، ص7.

[72] انظر المادة 3 في الفقرة 4/3/2/1 من برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيرات المناخية، المرجع السابق.

أظهر هذا البروتكول اختلافا جوهريا بين الدول الأطراف، حيث أسقطت هذه الالتزامات على عاتق الدول المتقدمة ويمكن القول أنه يوجد تباين وتمييز شاسع بين الفئتين وغاب مبدأ العدالة في تقاسم الأعباء، ولهذا لم تقف الدول المتقدمة ساكنةً بل عبرت عن موقفها صراحة ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر من الدول الرافضة لفكرة إعفاء الدول النامية من التزامات برتوكول كيوتو ولا يتماشى مع مصالح دول المرفق الأول، لكن من جهة فقد أيدت الدول النامية هذه الفكرة لأنها ترى السبب الرئيسي لتفاقم هذه المشاكل البيئية هي الدول المتقدمة[73].

لكي تصبح هذه الالتزامات أكثر فعالية فعلى الدول المتقدمة أن توفي بها وبحسن نية، وذلك العمل على التخفيض المباشر في نسبة الانبعاثات الغازية خاصة المرتبطة بالطاقة الأحفوري واستبدالها ببدائل أقل ضرراً بالبيئة، وهذا سيكون بفضل تكريس آليات دولية خاصة بالبرتوكول بهدف تحقيق التنمية المستدامة[74].

## ثانيا: الآليات المتعلقة برتوكول كيوتو لعام 1997

اتفق أطراف برتوكول كيوتو على إنشاء آليات قانونية دولية حديثة، وضعت خصيصاً لتفعيل هذا البروتكول وجبر الأضرار التي لحقت بالبيئة وخاصة لتحقيق هدف الاتفاقية الإطارية، فقد مثلتها المادة 12 من البروتكول السابق في فقراتها الثانية، الثالثة والرابعة.

### 1. الآليات المرنة

تعد الآليات المرنة من الطرق الأكثر فعالية وحداثة لتنفيذ مبدأ التعاون بين الدول والإصرار على فكرة تحمل كل الدول أضرار التي تنتج بسبب المناخ المتغير، زيادة على هذا فالدول عليها أن تشارك في حماية البيئة لأنها تعتبر تراث مشترك للإنسانية، فبسبب توسع مجال الأنشطة الصناعية ونظرا لما تحدثه من اضرار دفع الدول في انشاء هذه الآليات المرنة[75].

---

[73] **شمامة بوترعة**، المرجع السابق، ص 172.

[74] **/زيد المال صافية**، المرجع السابق، ص 114-115.

[75] **بوثلجة حسين**، "الآليات المرنة لحماية البيئة من التغيرات المناخية"، مجلة المعارف، العدد16، بومرداس، 2013، ص ص 81-82.

وُضعت هذه الآلية لتحقيق هدف مشترك وهو تخفيض تركيزات انبعاثات الغازات الدفيئة، والتقليل من آثار التي تؤثر على البيئة، ولكن في نفس الوقت لها علاقة بالمجال الاقتصادي خلال حساب تكاليف انتاجها فتسعى هذه الآلية إلى تحقيق الهدف السابق بأقل التكاليف، تنقسم هذه الآليات بدورها إلى ما يلي:

**أ . آلية التنمية النظيفة**

عبارة عن أداة يتم الاعتماد عليها في المجال الاقتصادي لإدارة أحكام البروتكول من خلال دعوة الدول الصناعية في تخفيض معدل انبعاثات الغازات الدفيئة [76]، كما يمكن أيضا القول بأن هذه الآلية تعتبر محاولة لتحسين النظام البيئي عن طريق وضع مبادئ للحفاظ عليها وحمايتها من المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية، وحسن استخدامها يعود بالمنفعة على الدول كافة[77].

تم ذكر هذه الأخيرة في المادة 12 من برتوكول كيوتو ويقصد بها حسب هذه المادة على أنها عبارة عن فرض الدول المتقدمة بتقديم المساعدة للدول النامية لحسن سير التنمية المستدامة وتحقيقا للهدف المشترك بتخفيض الانبعاثات كميا[78]، بخصوص مسألة الإشراف على هذه الآلية فتخضع لسلطة المجلس التنفيذي التابع لمؤتمر الأطراف[79].

أعفت هذه الآلية الدول النامية القيام بأي التزام من التزامات المذكورة في برتوكول كيوتو، ورغم ذلك سنحت لها الفرصة أن تشارك طوعيا وليس إلزاميا في حماية المناخ وهذا راجع إلى آلية التنمية النظيفة، والسبب يكمن في مساعدة البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها المقررة في البروتكول[80]، أما بالنسبة لدول المرفق الأول فيستلزم عليهم تنفيذ تلك الالتزامات من دون التهرب

---

[76] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص11.

[77] **عسكر عادل محمد**، المرجع السابق، ص359.

[78] انظر المادة 12 الفقرة 2 برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيرات المناخية، المرجع السابق.

[79] انظر المادة 12 الفقرة 4 برتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[80] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص123.

من مسؤوليتهم وإذا حدث خلاف ذلك سوف تقوم لجنة الامتثال التابعة لمؤتمر الأطراف بوضع إجراءات قانونية ملزمة تترتب على عاتقهم[81].

**ب . آلية المتاجرة بالانبعاثات**

عرفتها المادة 17 من برتوكول كيوتو على أنها النظام التجاري المتبع للتبادل بين الدول المعنية بتخفيض تركيزات الغازات الدفيئة[82]، وتتم هذه العملية بتوافق الطرف الأول الذي حقق نسبة أكبر في تخفيض كميات انبعاثات الغازات الدفيئة المنصوص عليها في البروتكول والطرف الثاني لم يستطع الوفاء بهذا الشرط، ومن هنا يبدأ العمل بنظام هذه الآلية[83]، ان الغرض منها هو منح الحق في بيع الحصص من دولة إلى دولة أخرى التي هي بأمس الحاجة الى هذه الحصص. كما تشجع الدول أيضا في تخفيض من معدل هذه الغازات على المستوى الوطني بأقل تكلفة[84].

**ج . آلية التنفيذ المشترك**

يطلق عليها كذلك مصطلح "آلية التخفيض المشترك"، ترتكز هذه الآلية على مدى وفاء الدول المتقدمة في تحقيق تخفيضات للغازات الدفيئة أكثر بشكل فردي أو بصفة مشتركة كما أشارت المادة 3/6 إلى ما يلي:

-السماح للكيانات القانونية خاصة الكيانات الرأسمالية بالمشاركة في المشاريع الصناعية.
-مشاركة عمل هذه الكيانات تحت مسؤولية ذلك الطرف، مثل الكيان التجاري أو أحد المستثمرين[85].

ينحصر نطاق تطبيق آلية التنفيذ المشترك على الدول المتقدمة فقط؛ أما بالنسبة للآليات الأخرى فتتم بمساعد بين كل دول الأطراف في الاتفاقية الإطارية.

---

[81] **لعلاوي عيسى**، المرجع السابق، ص 14.
[82] **سامي جاد عبد الرحمان واصل**، المرجع السابق، ص ص80879-.
[83] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص113.
[84] **شمامة بوترعة**، المرجع السابق، ص178.
[85] **سامي جاد عبد الرحمان واصل**، المرجع السابق، ص ص360-808.

يعتبر برتوكول كيوتو المرحلة الأولى لاستعادة التوازن في التركيب الكيميائي للغلاف الجوي والمحافظة على نظام المناخ العالمي[86].

تعد المحاولات المبذولة سابقا فاشلة نوعا ما في مكافحة ظاهرة التغيرات المناخية، والسبب أنه هنالك نوع من التهاون في تطبيق أحكام والتزامات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية وبرتوكول كيوتو الملحق بها من طرف الدول المصادقة عليها.

وهذا راجع إلى وجود تباين وتمييز في الالتزامات التي تتضمنها الاتفاقية والبروتكول المكمل لها وغياب مبدأ العدالة[87]، حيث من جهة قيدت الدول المتقدمة بجملة من هذه الواجبات التي تعكس على نشاطها الصناعي ومن جهة أخرى خففت وأعفت الدول النامية من هذه الأخيرة. كما أعاق الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي ألا وهو تخفيض من نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة، بسبب هذا الإخفاق خاب أمل بعض الدول الأطراف وبعد مدة من المحاولات استدعى هذا المشكل إلى ضرورة تبني اتفاقية أخرى أكثر إلزامية وتنفيذا من طرف الدول، تتمثل هذه الاتفاقية الحديثة في اتفاق باريس لعام 2015 ويُطلق عليها مصطلح آخر هو "قمة الأمم المتحدة حول التغير المناخي"، حيث سُميت هكذا نسبةً إلى مصدر إنشائها من طرف أطراف الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي.

---

[86] **شاكر سليمان طالب**، "الاحتباس الحراري في إطار القانون الدولي البيئي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، 2017، ص ص 191-192.

[87] **سامي جاد عبد الرحمان واصل**، المرجع السابق، ص ص794-808.

## المطلب الثاني

## قمة للأمم المتحدة حول التغير المناخي "اتفاق باريس لعام 2015"

أتى اتفاق باريس كمحاولة أخيرة آنذاك من قبل المجتمع الدولي من أجل وضع حد للحالة البيئية المتدهورة بعد فشل الاتفاقيات السابقة كما سعت إلى إنقاذ كوكب الأرض من مشاكل الاحتباس الحراري.

جاءت إجراءات انعقاد قمة التغيرات المناخية في مدينة باريس عاصمة فرنسا بداية من تاريخ 30 نوفمبر 2015 إلى غاية تاريخ 12 ديسمبر 2015[88]، يعرف رسميا بمؤتمر الواحد والعشرون (cop 21) في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية، والحادي عشر لبرتوكول كيوتو[89]، دخل حيز النفاذ يوم 4 نوفمبر 2016. تتكون هذه الاتفاقية من ديباجة و28 مادة.

يشترط لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ مصادقة 55 دولة تمثل نسبة 55٪ من حجم انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم[90].

الهدف الأساسي الذي أنشئت لأجله هذه الاتفاقية هو الحد بشكل كبير من انبعاثات الغازات الدفيئة إلى أقل من 2 درجتين مئويتان وحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض لحد لا يتعدى 1. 5 درجة[91]، ومنه انبثقت من هذه الاتفاقية التزامات تخص دول الأطراف فيها مثلاً ما جاء منها ما يلي:

-يستلزم على دول الأطراف العمل على خفض نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة.

---

[88] **زرقان وليد وبن حامة فارس**، المرجع السابق، ص555-. 560

[89] **لوكال مريم**، "جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغيرات المناخية"، مجلة العلوم الإنسانية لجماعة ام البواقي، المجلد07، العدد03، 2020، ص ص 49-57.

[90]انظر المادة 21 الفقرة 1 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المعتمدة في 2015/12/12، المصادق عليه من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-262، المؤرخ في 2016/10/13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد60، الصادر بتاريخ 2016/10/13.

[91]**سامي جاد عبد الرحمان واصل**، المرجع السابق، ص ص794-808.

-يجب على الدول المتقدمة أن تقدم المساعدة للدول النامية من أجل التخفيف من حدة التغيرات المناخية[92].

-اتخاذ إجراءات لوقف استهلاك الطاقة واتخاذ طاقات بديلة.

-محاولة وضع آلية لمراقبة مدى تنفيذ التعهدات الدولية على المستوى الوطني وذلك يكون بعد كل 5 سنوات[93].

-سعي البلدان المتقدمة لتحقيق وتنفيذ التزاماتها.

-تكييف جهود البلدان النامية للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض وعليها أن تأتي متساوية مع سياستها التنموية[94].

إن الأمين العام للأمم المتحدة هو وديع هذا الاتفاق حيث أشارت إليه المادة 26[95] من اتفاق باريس، أما ما يعني مسألة التحفظات فلا يجوز أبدا التحفظ على هذا الاتفاق أشارت إليه كذلك المادة 27 من نفس الاتفاقية[96].

أشارت كذلك المادة 28 من نفس الاتفاقية إلى قضية الانسحاب الدول من الاتفاق فتنص أنها تسمح لكل دولة في الانسحاب في أي وقت تريده وذلك يكون بعد مضي 3 سنوات من تاريخ بدء نفاذ الاتفاق بشرط أن يرسل طرف المنسحب إخطار كتابي إلى الوديع[97]، يبدأ تاريخ نفاذ أي انسحاب بعد سنة واحدة من تاريخ تلقي الوديع للإخطار بالانسحاب أو في أي تاريخ لاحق[98]، يعتبر أي طرف منسحب من الاتفاقية منسحبا من الاتفاق أيضا[99].

---

[92] **ام الخير عمر**، المرجع السابق، المرجع السابق، ص 97.

[93] **سعيد فتوح مصطفى النجار**، المرجع السابق، ص 17.

[94] **زرقان وليد وفارس بن حامة**، المرجع السابق، ص ص 555-560.

[95] انظر المادة 26 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع السابق.

[96] انظر المادة 27 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[97] انظر المادة 28 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[98] انظر المادة 28 الفقرة 2 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[99] انظر المادة 28 الفقرة 3 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

إضافة إلى كل هذا فقد سنحت الفرصة للدول غير الأطراف في الاتفاقية أن يشاركوا بصفة مراقبين في أعمال دورة من دورات مؤتمر الأطراف[100].

تُعقد أمانة الاتفاقية الإطارية كل 5 سنوات [101] الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بعد بدأ نفاذ هذا الاتفاق كما تعقد أيضا الدورات العادية اللاحقة إن لم يتقرر خلاف ذلك [102]، أما بالنسبة للدورات الاستثنائية فتعقد عند الضرورة أو بناءاً على طلب مكتوب من أي طرف من أطراف الاتفاقية، شرط أن يتمتع هذا الطلب بقبول لا يقل عن ثلثي من أعضاء الاتفاقية في غضون 6 أشهر[103]، فيما يخص مسألة التعديلات فيمكن إحداث تعديلات في الاتفاقية اذا استلزم الأمر بشرط إذا لم يقرر أطراف الاتفاقية خلاف ذلك[104].

قامت اتفاقية باريس بمعالجة بعض المسائل المتعلقة بالمناخ من بينها:

-التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة.

-التكيف في مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

-زيادة الثقة بين الدول بإعمال مبدأ الشفافية.

-تمويل الدول النامية من طرف الدول المتقدمة.

-تفعيل آلية مبدأ الملوث الدافع من أجل جبر الخسائر والأضرار البيئية[105].

من المميزات الإيجابية لاتفاق باريس حول التغيرات المناخية ما يلي:

-قراراته القانونية تتميز بالطابع الإلزامي.

-اتفاق طموح وحيوي حيث يهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى °1. 5 درجة مئوية.

---

[100] انظر المادة 16 الفقرة 2 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع السابق.

[101]" اتفاق باريس بشأن التغيرات المناخية" [متوفر على الموقع التالي ] https://www. un. ]org/ar/climatechange/paris-agreement تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/04/2024].

[102] انظر المادة 16 الفقرة 1 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع السابق.

[103] انظر المادة 16 الفقرة 8 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[104] انظر المادة 16 الفقرة 5 من اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، المرجع نفسه.

[105] **ام الخير عمر**، المرجع السابق، ص 100-101.

-اتفاق متطور ومتدرج وذلك من خلال تسجيل الدول في مستواها الوطني أكبر نسبة من تخفيضات انبعاثات الغازات الدفيئة.

-اتفاق عادل ومتفاوت وذلك حسب المستوى الإنمائي لكل دولة طرف ونسبة المشاركة في تصدي ظاهرة الاحتباس الحراري، كما تدعو الدول المتقدمة في تقديم الدعم للدول النامية ومساعدتها.

-تتميز أحكام الاتفاقية بمبدأ الشفافية والوضوح.

-نصوص أحكامه غير مرنة[106].

تستلزم دراسة أهمية هذا الموضوع الى تقسيمه اولا إلى تاريخ نشأة هذه القمة وتعريفها بصفة عامة **(المطلب الثاني)**، ومن ثم تبيان أسباب التي أدت لانعقادها **(الفرع الأول)**، وفي الأخير يتم الإشارة إلى أهم النتائج التي توصلت إليها **(الفرع الثاني)**.

## الفرع الأول

## أسباب انعقاد مؤتمر باريس لعام 2015

تعود الأسباب التي أدت إلى انعقاد مؤتمر باريس للتغيرات المناخية إلى فشل المؤتمرات المنعقدة سابقا مثل:

-فشل مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 حيث لم يركز على استعادة النظام البيئي.

-تضخم نسبة الانبعاثات الغازية في الغلاف الجوي.

-عدم وضع أحكام قانونية دولية ملزمة سابقا.

-غياب مبدأ العدالة بين الدول.

-الضغوطات الدولية التي ألقيت على عاتق دول المرفق الأول.

[106] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص 141-143.

## الفرع الثاني

## نتائج مؤتمر باريس لعام 2015

رغم أن المؤتمرات المناخية السابقة قدمت مساهمات في مكافحة التغيرات المناخية إلا أن ذلك لم يسمح لها التوصل إلى النتائج التي توصلت إليها اتفاقية باريس من بين هذه النتائج:

-النجاح في تحقيق اتفاق دولي في آخر يوم من القمة.

-الإجماع على وضع نصوص قانونية ملزمة.

-التوصل إلى تخفيض الحد الأدنى من درجة حرارة الأرض أقل من درجتين مئويتين.

-دعم الدول النامية في الجانب المالي والجانب التكنولوجي الحديث بهدف تحقيق احتياجاتها.

-تعزيز جهود التعاون بين دول الأطراف للتغلب على التغيرات المناخية.

## خلاصة الفصل

إن الأسباب الأولى التي أدت الى انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري هي الأسباب الطبيعية بسبب اختلال توازن النظام البيئي ومما دفع الى زيادة وتيرة الكوارث الطبيعية خاصة وبالتحديد حرائق الغابات، ضف الى ذلك الأسباب البشرية بسبب التطورات الصناعية التي أحدثها الانسان والتوسع العمراني الذي شهدناه خلال القرن العشرين.

لا شك ان الاحتباس الحراري هو الشغل الشاغل للدول على اعتبار هذه الازمة المناخية تشكل تهديدا حتميا للبشرية، مما دفع هذا المشكل العالمي تعاون بين المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة الى إبرام اتفاقية متعلقة بظاهرة التغير المناخي الا وهي اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية وكان هذا عام 1992 حيث تم اكمالها ببرتوكول إضافي الذي تم تسميته "برتوكول كيوتو" الذي تم اعتماده في مدينة كيوتو اليابانية عام 1997.

وبعد حوالي 18 سنة تم عقد اول مؤتمر دولي ناجح خاص بمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري وهو مؤتمر "باريس" المنعقد عام 2015 في العاصمة الفرنسية باريس.

# الفصل الثاني

# الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري

إن تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وتنامي أبعادها العالمية والإقليمية قد لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مدى الضرر الذي يمكن أن يسببه هذا التحدي الذي أصبح يهدد البشرية جمعاء، وتعاني منه المجتمعات الفقيرة ومنخفضة الدخل في جميع أنحاء العالم من ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يتميز بانخفاض وارتفاع معدل التعرض لتأثيرات العوامل البيئية بما في ذلك المؤثرة على الصحة بإضافة إلى انخفاض توفر الموارد.

كما تطورت المنظمات الدولية وأصبحت قادرة على تحليل أكبر المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لهذا السبب سعت هذه المنظمات إلى التطور مركزةً اهتمامها على أهم القضايا المطروحة في العالم في الوقت الراهن إلا وهي القضايا البيئية وعلى وجه الخصوص ظاهرة الاحتباس الحراري. كما حظيت أيضا هذه المنظمات باهتمام متزايد على المستوى الدولي، وذلك بالنظر إلى الأهداف التي تحاول تحقيقها بغية إحداث تغيير في طريقة إدراك الناس للبيئة ومساهمتهم في نشر الوعي البيئي.

كما لعبت الجزائر دوراً بارزاً في مسألة التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تبنيها لآليات مؤسساتية وآليات قانونية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى دور المنظمات الدولية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(المبحث الأول)** ودور الجزائر في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(المبحث الثاني)**.

## المبحث الأول

## دور المنظمات الدولية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري

إن المنظمات الدولية تلعب دوراً حيوياً في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتعمل هذه المنظمات على تطوير وتنفيذ اتفاقيات بيئية دولية تهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وحماية البيئة. يشارك العديد من الدول في هذه الاتفاقيات للعمل سويا على تحقيق أهداف خفض انبعاثات الكربون والحد من آثار الاحتباس الحراري على المستوى الدولي.

سنتناول دور الأجهزة الرئيسية الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(المطلب الأول)** ودور الوكالات التابعة الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(المطلب الثاني)**.

### المطلب الأول

### دور الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في تصدي ظاهرة الاحتباس الحراري

تعتبر منظمة الأمم المتحدة إحدى المنظمات التي قدمت مجهودات رائدة في سبيل حماية الغلاف الجوي من الاحتباس الحراري، سواء من خلال أجهزتها الرئيسية أو من خلال وكالاتها المتخصصة، وسواء تعلق الأمر بالجانب العلمي أو الجانب القانوني أو الجانب المالي أو حتى الجانب الصحي[107].

سنتناول فيه دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(الفرع الأول)**، دور مجلس الأمن الدولي في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(الفرع الثاني)** ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(الفرع الثالث)**.

[107] **محمد عادل عسكر**، المرجع السابق، ص629.

## الفرع الأول

## دور الجمعية العامة الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

الجمعية العامة هي الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة وأحد هياكلها الأساسية التي تضم كل دول العالم البالغ عددها 193 دولة، حيث لعبت دورا لا يستهان به في سبيل حماية البيئة العالمية من مخاطر الاحتباس الحراري، والدليل على ذلك أن الجمعية العامة تبنت في 3 ديسمبر 1968 توصية لعقد أول مؤتمر دولي خاص بحماية المناخ في العاصمة السويدية ستوكهولم.

في 1972 انعقد هذا المؤتمر فعليا بحضور ممثلي 113 دولة، وكثفت الأمم المتحدة جهودها لتحقيق التعاون الدولي في مجال حماية المناخ لتحقيق عدة أهداف أهمها:

-دعم تدابير التكيف في الدول النامية بشأن قضايا المناخ بما في ذلك نقل التقنيات المتطورة والنظيفة.

-التوقيع على الصكوك الدولية ذات صلة بحماية المناخ مثل الاتفاقية الإطارية الأمم المتحدة 1997 ومؤتمر باريس 2015 والعمل على دعمهما.

-جعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً بحجة أنها لا تسبب زيادة في الغازات المسببة للاحتباس الحراري[108].

كما قررت الجمعية العامة عقد مؤتمر تحت شعار "نحن لا نملك إلا أرضاً واحدة"، واعتبر هذا العمل الأول من نوعه الذي جاء للبحث في مشكلة البيئة ورغم عدم اتخاذ قرارات ملزمة بشأن البيئة حتى الآن، إلا أن الجمعية العامة وافقت بالفعل على أنشاء آلية دولية تهتم بالأمور البيئية وأطلقت عليها اسم "برنامج الأمم المتحدة ". كما أصدرت الجمعية العامة قرارا عام 1988 يقضي بإنشاء وكالة حكومية دولية للحد من تغيير المناخ وتتولى هذه الأخيرة مسؤولية تحليل ودراسة

[108] **دربال محمد**، دور القانون الدولي في حماية البيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حقوق فرع قانون والصحة، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2019، ص 258.

قضية المناخ، وقدمت هذه الهيئة تقرير علمي رسمي أمام أعضاء المجتمع الدولي وذلك بالتعاون من منظمة الأرصاد الجوية.

للإشارة فإن الجمعية العامة قامت بإصدار العديد من التقارير أوضحت من خلالهم بان الاحتباس الحراري يشكل مصدر قلق البشرية جمعاء[109].

## الفرع الثاني

## دور مجلس الأمن الدولي في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري

مجلس الأمن هو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين في العالم، وإذا كان مجلس الأمن قد ناقش مسالة الاحتباس الحراري فان ذلك يتطلب التساؤل عما إذا كان الاحتباس الحراري يشكل تهديداً لسلم والأمن الدوليين.

قد عارضت بعض الدول هذه القضية مثل مصر وروسيا، وزعموا أن هذه المناقشات تجاوزت نطاق اختصاص مجلس الأمن وانتهكت أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لكن الواقع هو أن مجلس الأمن لم يتجاوز صلاحيته في مناقشة القضايا المتعلقة بالاحتباس الحراري[110].

هذا ما عبر عنه مجلس الأمن في 17 أفريل 2007، أين ناقش هذه القضية واعتبرها ضمن اختصاصاته، كما أشار رئيس مجلس الأمن أن 55 دولة شاركت في المناقشة وهو الرقم الذي يعتبر قياسياً خاصة في هذا النوع من القضايا[111].

---

[109] المرجع نفسه، ص259

[110] **عماري حورية**، أثر التهديدات التغييرات المناخية على الأمن الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص القانون البيئي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، 2021، ص 107.

[111] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص 158.

## الفرع الثالث

## دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو بدوره أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة مكلف بتنسيق الأعمال الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين مهامه إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية. وموضوع الاحتباس الحراري مدرج في جدول أعمال المجلس منذ سنة 2008 عندما قرر المجلس أن قضية التغيير المناخي أصبحت يقيناً علمياً لا جدال فيه، وأعلن عن الإرادة السياسية لمعالجة هذه المشكلة من خلال معالجة مخاطر تغيير المناخ وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التنموية الدولية للمجتمعات الفقيرة التي ستتأثر بشدة بالآثار السلبية لتغيير المناخ.

كما أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بدمج الاعتبارات المتعلقة بمخاطر تغيير المناخ في خططها الإنمائية، مع توفير الاستثمارات المالية أيضا للتكيف مع هذا التغيير والتقليل إلى أدنى حد من أثاره[112]، وفي عام 2008، قرر المجلس اعتبار تغيير المناخ حالة طوارئ دولية، وطلب من منظمة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية ويؤكد القرار أيضا على ضرورة إشراك جميع الجهات الحكومية أو الخاصة بتقديم المساعدات الإنسانية مثل المساعدات الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ المناخية[113].

شدد المجلس أيضا في القرار نفسه على انه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسعى إلى تعزيز قدرات ومعارف البلدان النامية من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ وكيفية معالجتها والتكيف معها[114].

---

[112] المرجع نفسه، ص 167.

[113] القرار رقم 2008/36، وثيقة (E)2008/INF/2/Add. 1، ص 130.

[114] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص 167.

## المطلب الثاني

## دور الوكالات التابعة للأمم المتحدة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري

تلعب الوكالات التابعة للأمم المتحدة أدورا محورية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري، وسنستعرض ادوار بعض الوكالات على سبيل المثال وليس على سيبل الحصر، حيث سنتطرق إلى دور منظمة الأرصاد الجوية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(أولا)**، وإلى دور منظمة الصحة العالمية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(ثانيا)**، وفي الأخير دور منظمة التجارة العالمية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري **(ثالثا)**.

### الفرع الأول

### دور منظمة الأرصاد الجوية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري

لعبت هذه المنظمة منذ تأسيسها دوراً فريداً ومهماً في المساهمة في امن ورفاهية البشرية من خلال حماية الأرواح والممتلكات من الكوارث الطبيعية وضمان السلامة البيئية، ومع ظهور قضية الاحتباس الحراري وعواقبها، أصبح دور المنظمة مهماً أكثر حيث لعبت دوراً حيوياً في تتبع ومراقبة الطقس والمناخ وكذلك فهم التغييرات المناخية لتلبية احتياجات التكيف وصنع القرارات[115].

في إطار جهودها الكثيفة لمعالجة الاحترار العالمي وتغير المناخ، قامت منظمة الأرصاد الجوية بما يلي:

-مساهمة منظمة الأرصاد الجوية إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وهي الهيئة المرموقة في العالم المكلفة بدراسة تغير المناخ وتقديم تقارير دورية موضحة لكافة جوانبه وموثقة حقيقة حدوثه، وكان لهذه التقارير أثر كبير في:

-تعاون منظمة الأرصاد الجوية مع المؤسسات الوطنية في مجال تقديم المساعدة الفنية اللازمة لإنشاء أنظمة مراقبة الطقس والمناخ أو تبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة، وكذلك

[115]المرجع نفسه، ص 17.

تحليل المعلومات التي تتلقاها المنظمة وتقوم بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بها بهدف استفادة جميع الدول منها والمساهمة أيضا في تطوير السياسات في هذا المجال على المستويين الوطني والدولي[116].

-تشجيع منظمة الأرصاد الجوية جميع مؤسسات الأرصاد الجوية في الدول الأعضاء على استخدام تكنولوجيات وخدمات الأرصاد الجوية العاملة في مجال الزراعة والطيران والملاحة والمياه والتخفيف من أثار الكوارث الطبيعية[117].

## الفرع الثاني

## دور منظمة الصحة العالمية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري

تعد منظمة الصحة العالمية الهيئة المسؤولة عن القضايا الصحية الدولية ضمن منظومة الأمم المتحدة وتهدف، وتهدف إلى تقديم حلول لمشاكل الصحة العالمية ووضع جدول زمني وخطط للبحوث الصحية ووضع القواعد والمعايير للصحة العالمية.

أما بالنسبة للعلاقة بين منظمة الصحة العالمية ومسالة تغير المناخ، فقد أكد تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تأثير الاحتباس الحراري على صحة الإنسان بأدلة مقنعة، مسلطاً الضوء على مجموعة من التأثيرات التي تؤثر على صحة الإنسان بما في ذلك الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية مثل العواصف والفيضانات وانتشار العديد من الأمراض المرتبطة بارتفاع درجات الحرارة وتغير نظم هطول الأمطار كالملاريا وسوء التغذية والإسهال[118].

وقامت منظمة الصحة العالمية بمجموعة من الأعمال في سبيل حماية صحة المجتمعات من أثار الاحتباس الحراري من بينها:

---

[116] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص 176.

[117] المرجع نفسه، ص 177.

[118] المرجع نفسه، ص 178.

-المشاركة في برنامج نيروبي الذي ينظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الاتفاقية الإطارية بشان آثار الاحتباس الحراري[119].

-التعاون مع الوكالات والبرامج المتخصصة الأخرى مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ المشاريع التي توفر المزيد من المعلومات والإرشادات بشان الصحة وتحسين حماية الصحة[120].

-تقديم توصيات السياسية الصحية الدولية المتعلقة بتغير المناخ وتسليط الضوء على خيارات التنمية المستدامة التي يمكن أن تتجنب الآثار السلبية غلى المناخ العالمي بينما تؤدي أيضا إلى تحسين الصحة العامة[121].

---

[119] المرجع نفسه، ص179.

[120] المرجع نفسه، ص179.

[121] **بريشي بلقاسم**، المرجع السابق، ص179.

## المبحث الثاني

## دور الجزائر في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري

أصبح العالم اليوم يواجه تحديا مهما ألا وهي قضية التغيرات المناخية[122]، فقد لقيت هذه الظاهرة اهتمام الدول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة فمن بين الدول العربية نجد الجزائر التي انشغلت بقضية التدهور البيئي على رغم انها من الدول الأقل مسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي فبالرغم من ذلك فهي تعد من أكثر الدول تضررا بنسبة كبيرة نظرا لضعف إمكانيات التكيف ومواجهة هذه التحديات المناخية[123]، فلهذا قد انعكست هذه الآثار المناخية على مختلف القطاعات المحلية للدولة الجزائرية **(المطلب الاول)** ولهذا السبب حاولت الجزائر جاهدة في التخفيف من هذه الظاهرة من خلال اعتمادها على آليات للتخفيف والتكيف مع هذه القضية المناخية **(المطلب الثاني)**.

### المطلب الأول

### أثار ظاهرة الاحتباس الحراري على دولة الجزائر

أدى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض في ظل التغيرات البيئية العالمية الناجمة عن الأنشطة البشرية الى تضاعف آثارها السلبية على دول العالم جمعاء، والتي بدورها مست الدول النامية الأقل مصدرة للغازات الدفيئة ومن بين هذه الدول نجد في مقدمتها الجزائر التي عرفت بهشاشة بعض القطاعات الوطنية والحيوية بفعل التأثيرات المناخية[124]، ومن بين القطاعات المتأثرة من ظاهرة الاحتباس الحراري نجد القطاع الاقتصادي والتنمية المستدامة **(الفرع الاول)** وعلى القطاع الفلاحي**(الفرع الثاني)**.

---

[122] **شفيعة حداد ونور الدين قالقيل**، "أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، 2018، ص1.

[123] **بن مهرة نسيمة ولعروسي أحمد**، "مكافحة التغيرات المناخية في التشريع البيئي الجزائري"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، 2023، ص84.

[124] **زرقان وليد وفارس بن حامة**، المرجع السابق، ص349.

## الفرع الأول

## أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد الجزائري والتنمية المستدامة

قد لا يدرك البعض على مدى خطورة ظاهرة الاحتباس الحراري على النظام البيئي على أساس أن نتائجها لن تظهر في الوقت الحالي، فالحقيقة أن هذه القضية تتسم بالخطورة خاصة في القرن الحالي بسبب امتداد اثارها الوخيمة من دولة الى دولة أخرى[125]، فمثلا الجزائر رغم أنها تنتج نسبة ضئيلة من الغازات الدفيئة إلا أنها من أشد الدول تأثرا بظاهرة الاحتباس الحراري وما ترفقه من أضرار التي تمس القطاع الاقتصادي والتنمية المستدامة فيعتبر هذا الأخير الفاعل الأساسي لتسيير الدولة وذلك من خلال توفير المواد الطبيعية وحسن استعمالها واستغلالها بصورة عقلانية للأجيال الحالية والمستقبلية بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية بين الشعوب.

ساهمت التغيرات المناخية في تراجع التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك راجع لسوء استغلال الموارد الطبيعية ومنه كذلك تشير بعض الأبحاث ان قرب نفاذ الثروة الطبيعية ظل قريبا جدا بفعل فرط في استغلال اللاعقلاني لها وظاهرة الاحتباس الحراري[126].

لقد خصص المشرع الجزائري تشريعات متعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ومن بينها القانون رقم 03-10 المؤرخ في مارس 2003 حيث حدد فيها قواعد حمايتها[127].

تعتبر علاقة التغير المناخي والتنمية المستدامة علاقة ثنائية فمن جانب يؤثر تغير المناخية على الظروف المعيشية، الطبيعية والبشرية ومن جانب آخر يؤثر أيضا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية[128].

---

[125] **إكرام مخلوف**، الحماية الدولية للحق في المناخ السليم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، السعيدة، 2022، ص20.

[126] **شفيعة حداد ونور الدين قالقيل**، المرجع السابق، ص8.

[127] قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر عدد 43، صادر في 20 جويلية 2003.

[128] **محمد سمير محمد**، "أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وسوق العمل في العالم العربي"، مجلة آفات عربية وإقليمية، المجلد7، العدد12، 2023، ص174.

## الفرع الثاني

## أثر التغيرات المناخية على قطاع الفلاحة في الجزائر

يعتبر تغير المناخ مشكلة متعددة الابعاد من الناحية البيئية، لعل أنه يسبب ارتفاع حاد في درجة حرارة كوكب الأرض مع ما يستتبعه من آثار سلبية في تراجع المنتوج الفلاحي[129].

تعد الجزائر من بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ولهذا صنفت ضمن المناطق الدافئة والأكثر عرضة للمشاكل البيئية بسبب التغيرات المناخية وعلى مقدمتها ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض تساقط الامطار مما يترتب عنه ازدياد موجات الجفاف والفيضانات[130].

لعل أن سبب ارتفاع درجة الحرارة أثر بدوره على انخفاض نسبة مردودية المحاصيل الزراعية.

من هذا المنوال فقد صنفت الجزائر حسب التقرير الأخير الصادر من البنك الدولي في عام 2013 على أنها من بين 12 دولة الأكثر تضررا جراء ظاهرة التغيرات المناخية من حيث الإنتاجية الزراعية وهذا ما أدى الى لجوء الجزائر لاسترداد المنتجات الزراعية[131].

---

[129] **بن مهرة نسيمة ولعروسي أحمد**، المرجع السابق، ص 109.

[130] **بوعراب رابح وفتح الله مسعودة**، "أثر التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي في الجزائر–دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980 /2020–"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد15، 2022، ص10.

[131] **شفيعة حداد ونور الدين قالقيل**، المرجع السابق، ص14.

## المطلب الثاني

## الإطار المؤسساتي والقانوني المعتمدة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري

لقد أولت الجزائر اهتماما واسعا لقضية التغيرات المناخية، في مقابل ذلك وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة بصفة عامة والمتعلقة بموضوع التغيرات المناخية بصفة خاصة منذ استقلالها الى غاية يومنا هذا[132].

سعت الجزائر على بذل مجهودات أكبر للمساهمة في التخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تشكيل ووضع استراتيجيات على المستوى الوطني وعلى غرار ذلك نجد الإطار المؤسساتي لمكافحة التغيرات المناخية في الجزائر **(الفرع الاول)** والإطار القانوني للتكيف مع التغيرات المناخية **(الفرع الثاني)**.

### الفرع الأول

### الإطار المؤسساتي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري في الجزائر

لقد أنشأت الجزائر مجموعة من الهيئات المؤسساتية التي تهدف الى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[133]، حيث ستقتصر هذه الدراسة الى ذكر نوعين من الآليات المؤسساتية على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر فتتمثل الأولى في مهام الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية **(أولا)** ومن ثم التعرف على مهام اللجنة الوطنية للبيئة المكلفة بملف تغير المناخ **(ثانيا)**.

#### أولا: مهام الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية

تعتبر الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية أداة للتصوير وإنجاز سياسة وطنية في مجال التغيرات المناخية، هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث تسير هذه الوكالة وفق وصاية الوزير المكلف بالبيئة يتواجد مقرها في

---

(132) **المرجع نفسه**، ص9.

(133) **بوديسة نور الهدى وبن علي سهلة**، المرجع السابق، ص68.

الجزائر العاصمة[134]. يتشكل الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة من مجلس التوجيه، المدير العام، المجلس العلمي والذي بدوره ينقسم الى أربعة اقسام (قسم الدراسات والتخليص، قسم الجرد وبنك المعطيات، قسم الاعلام والتحسيس، قسم الإدارة والمالية).

يتمثل دور تشكيل هذه الوكالة لضمان تنظيم مسار عالمي لمراقبة تطور المناخ وتدعيم طاقات القطاعات المعنية بغرض ضمان أمن السكان، كذلك تهدف الى ترقية ادماج إشكالية التغيرات المناخية ضمن مخططات التنمية والمساهمة في حماية البيئة.

تكلف الوكالة بالقيام بمجموعة من المهام من بينها:

- المشاركة في مساندة القدرات الوطنية لكل القطاعات في مجال التغيرات المناخية.
- اعداد التقارير الدورية بخصوص التغيرات المناخية.
- المساهمة في مساندة القدرات الوطنية لكل القطاعات في مجال التغيرات المناخية.
- تكلف في إطار الاستراتيجية الوطنية في مجال التغيرات المناخية من خلال القيام بأنشطة الاعلام والتحسيس والدراسة والتخليص في المجالات التي لها علاقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري[135].

## ثانيا: مهام اللجنة الوطنية للبيئة المكلفة بملف تغير المناخ

قام وزير الموارد المائية والبيئية بالتعيين الرسمي باللجنة الوطنية للبيئة والمكلفة خصيصا بمسألة التغيرات المناخية، فقد أنشأت هذه الأخيرة بقرار من رئيس مجلس الوزراء في اجتماع المجلس المشترك بين الوزارات بتاريخ 2015/07/07 وكل هذا بغرض اعداد مساهمة على المستوى الوطني الى غاية مؤتمر باريس بشأن التغيرات المناخية[136].

---

[134] **بن مهرة نسيمة ولعروسي أحمد**، المرجع السابق، ص97.

[135] **عرابي نصيرة**، الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سعيدة –مولاي الطاهر–، 2018–2019 ص52.

[136] **بن مهرة نسيمة ولعروسي أحمد**، المرجع السابق، ص101.

يتمثل مهم اللجنة الوطنية للبيئة المكلفة بملف تغير المناخ فيما يلي:

- المساهمة في تطوير برامج القطاعات التي تستدعي ضرورة اتخاذ تدابير لمعالجة آثار التغيرات المناخية.
- اتخاذ تقارير مفصلة ومنتظمة عن مدى سير العمل.
- العمل على تنظيم وتنسيق برامج العمل المتعلقة بقضية تغير المناخ.

## الفرع الثاني

## الإطار القانوني للتكيف مع التغيرات المناخية في الجزائر

كرس المشرع الجزائري الحماية القانونية عن طريق انضمامه للاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيرات المناخية لعام 1992 والإقليمية بغرض تعزيز الإطار القانوني لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري بالإضافة الى وضع قوانين تشريعية وتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق: التنمية المستدامة حيث أتت على شكل مراسيم وزارية وتنفيذية ومن بينها نذكر:

- الأمر التنفيذي رقم 06-02 المؤرخ في 2006/01/07 المتضمن تحديد القيم القصوى لحجم انبعاثات القوى لغازات الاحتباس الحراري ذات المنشأ الصناعي واهداف نوعية الهواء في حالة التلوث البيئي.
- الأمر التنفيذي رقم 07-299 ورقم 07-300 المتضمنان آليات تطبيق الضريبة على التلوث الجوي ذو المنبع الصناعي.
- المرسوم الوزاري رقم 381 المؤرخ في 2001/10/09 المتضمن تطبيق القانون رقم 02-02 المصدر في 2005/02/05 المتعلق بحماية وتثمين الساحل.
- المرسوم الوزاري الصادر في 2006/02/06 المتعلق بتحديد الهيئات المخول لها تطبيق ميكانزيمات التنمية النظيفة[137].

[137] **شفيعة حداد ونور الدين قالقيل**، المرجع السابق، ص11.

**خلاصة الفصل**

إن الاهتمام بظاهرة الاحترار العالمي غير مقتصر على الدول فحسب بل امتد حتى الى المنظمات الدولية اين قامت أدت بدور ملحوظ من خلال مساهمتها بشكل كبير في الحد من هذه الظاهرة.

بدأت الجزائر في وضع قضية التغيرات المناخية ضمن أولوياتها بسبب مساس هذه الأخيرة القطاعات الحيوية للدولة حيث خصص لها المشرع الجزائري إطارا مؤسساتيا وإطارا قانونيا بشأن التغيرات المناخية.

# خاتمة

# خاتمة

يظهر مما سبق دراسته ان هناك اجماع في الساحة الدولية حول قضية الاحتباس الحراري، والتي اصبحت تشكل احد تحديات القرن الواحد والعشرين حيث بدأت عواقبه الوخيمة تبرز أكثر فاكثر في الآونة الأخيرة في جميع انحاء العالم، فقد تثبت هذه الدراسة الى أي مدى تضافرت الجهود الدولية لمعالجة هذه الازمة، فقد ظهرت هذه الجهود من خلال إبرام الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية عام 1992 فبينت احكام هذه الاتفاقية الى ما تصبو اليه من اهداف تتعلق أهمها في معالجة هذه الظاهرة والتخفيف من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عن طريق مبادئها والتزاماتها المتعلقة بالدول الصناعية على وجه الخصوص. فلفرض تنفيذ أحكام الاتفاقية الاطارية على أحسن وجه تم الحاقه ببرتوكول كيوتو عام 1997 الذي يتضمن جملة من الالتزامات والآليات التي تعرف بالآليات النظيفة التي بموجبه تم الزام الدول الصناعية العمل أكثر من اجل تخفيض معدل انبعاثات الغازات الدفيئة، وبعد 18 سنة من المحاولات الفاشلة للحد من هذه الظاهرة تم عقد اول مؤتمر دولي خاص بحماية المناخ في مدينة باريس عام 2015 فقد نتج عنه اتفاق باريس الذي سمي "بوثيقة تأمين صكي لكوكب الأرض"، من اهم ما انتهى به هذا الاتفاق هو من خلال وضع قرار بغرض تحقيق هدف مشترك للدول ألا وهو الاتفاق على تخفيض انبعاثات تركيزات الغازات الدفيئة على المدى القصير، إضافة الى هذا فهي تسعى على احتواء الاحتباس الحراري لأقل من 2 درجات أي تقليل الى حد 1. 5 درجة.

الى جانب الدول التي ساهمت في حماية المناخ ووضع آليات قانونية للحد من اضرار الناتجة عن التغيرات المناخية، فقد ظهر فاعلين دوليين لهما دور شاسع في حماية المناخ من أزمة الاحترار العالمي، فتتمثل هذه الأخيرة في أجهزة منظمة الأمم المتحدة. فمن أهم أجهزة منظمة الأمم المتحدة التي تدخلت لتصدي هذه الظاهرة الجمعية العامة، مجلس الأمن، والمجلس الاجتماعي والاقتصادي حيث يتمحور دور ومهام هذه الأجهزة في حماية ومكافحة المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية وهو نفس دور الذي ترمي الى تحقيقه الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فتتمثل هذه الوكالات على سبيل المثال نذكر منظمة الأرصاد الجوية، منظمة الصحة العالمية، كما استنتجنا كذلك أن آثار الاحتباس الحراري امتدت حتى الى الدول الأقل مسببة لانبعاثات الغازات الدفيئة في

# خاتمة

الغلاف الجوي من بينها دولة الجزائر فقد عمل المشرع الجزائري على وضع حد لتخفيف من آثارها والتكيف معها.

من خلال البحث توصلت دراسة هذا الموضوع الى مجموعة من النتائج ومجموعة من التوصيات فهي كالآتي:

**النتائج**

– استنتجت الدراسات بأن ظاهرة الاحتباس الحراري تشكل عائقا حقيقيا على كوكب الأرض، حيث يمتد آثاره من دولة الى دولة أخرى ليشمل العالم ككل.

– تهدف الجهود الدولية الى تحقيق غرض واحد مشترك والمتمثل في تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي بشكل لا يضر بصحة الانسان والنظام المناخي من خلال إبرام الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية عام 1992، والحاقه ببرتوكول كيوتو المكمل لها عام 1997، ومن بعدها تم تبني صك دولي جديد يتعلق بحماية المناخ المتمثل في اتفاق باريس للتغيرات المناخية عام 2015.

– مساهمة المنظمات الدولية في معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال إجراء أبحاث حديثة ومتطورة في مجال الصحة والأرصاد الجوية.

**التوصيات**

– الضغط على الدول من اجل الانضمام الى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسائل البيئية والتصديق عليها والعمل على تنفيذها بحسن نية.

– انشاء منظمة دولية تهتم بالمسائل البيئية فقط دون سواها.

– استبدال مصادر الطاقة المتجددة مع غيرها من مصادر الطاقة غير المتجددة أي الطبيعية.

– نشر التوعية البيئية والحملات الإعلامية بين المجتمعات الدولية.

.

# قائمة المراجع

**القرآن الكريم**

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**I. المعاجم**

**1. محمد بن يعقوب السواح:** القاموس المحيط، ج، ط1، المكتبة العصرية، 2009.

**2. راتب قبيعة،** الأرض والكوكب الأزرق، موسوعة محيط، المعرفة والعلوم، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

**II. الكتب**

**1. آسيا تميم،** البراكين والزلازل، سلسلة البحوث، د.ط، دار بناني، حي اوراس 02 تعاونية الفيروز الحمامات، د.ب.ن، 2009.

**2. حنان نايف ملاعب،** التعاون الدولي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2015.

**3. سلاف طارق عبد الكريم شعلان،** الحماية الدولية للبيئية من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو، ط.1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

4. **صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي،** النظام القانوني لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

**5. عبد الحكيم ميهوبي،** التغييرات المناخية الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئية العالمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

**6. محمد عادل عسكر،** القانون الدولي البيئي، تغير المناخ–التحديات والمواجهة–، دراسة تحليلية تأصيلية (مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو)، ط.1، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.

**7. يحيى شهان،** الاحتباس الحراري وتأثيره على البيئية، د.ط، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

**III. الأطروحات والمذكرات الجامعية**

**أ. أطروحات الدكتوراه**

**1. بريشي بلقاسم**، الحماية الدولية لظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص العلاقات الدولية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2018.

**2. دربال محمد**، دور القانون الدولي في حماية البيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص حقوق، فرع قانون والصحة، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2019.

**3. زيد المال صافية**، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.

**4. عليوي فارس**، مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في القانون الدولي للبيئة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2021.

**5. عماري حورية**، أثر التهديدات التغييرات المناخية على الأمن البيئي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص القانون البيئي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020.

**ب. المذكرات الجامعية**

**1. أم الخير عمر**، التعاون الدولي لمكافحة التغييرات المناخية، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2023.

**2. اكرام مخلوف**، الحماية الدولية للحق في المناخ السليم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، السعيدة، 2022.

**3. براهمي خلود، مسعودي بلقيس أحلام**، ظاهرة الاحتباس الحراري كمشكلة بيئية وآثارها على القانون الدولي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، قانون البيئة، التنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021.

**4. بوديسة نور الهدى، بن علي سهلة**، الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2023.

**5. بوشيخي وهيبة، بوعجاج عائشة**، واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجاري وعلوم تسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021.

**6. عرابي نصيرة**، الاليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، 2019.

## IV. المقالات والمداخلات

### أ. المقالات

**1. احمد حسين، نويري نسرين**، " المواجهة القانونية للنفايات الصناعية في ظلّ انعكاساتها الخطيرة على السواحل"، مجلة الفكر القانوني السياسي، المجلد السادس، العدد الثاني، 2022، ص ص 737-755.

**2. بديار ماهر، كيلاني نذيرة**، " مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي للبيئة"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص ص 150-164.

**3. بن مهرة نسيمة ولعروسي أحمد**، "مكافحة التغييرات المناخية في التشريع البيئي الجزائري"، مجلة البحوث والحقوق والعلوم السياسية، المجلد09، العدد01، 2023، ص ص 83-113.

**4. بوثلجة حسين،** "الاليات المرنة لحماية البيئة من التغييرات المناخية"، مجلة المعارف، العدد 16، 2013، ص ص 67-110.

**5. زرقان وليد، بن حامة فارس،** " مساهمة المجتمع الدولي في حماية البيئة من ظاهرة التغير المناخي"، المجلة الأكاديمية، للبحث القانوني، المجلد 4، العدد 1، 2023، ص ص 540-560.

**6. سامي جاد عبد الرحمان واصل،** "التعاون الدولي في مواجهة ظاهرة التغير المناخي"، المجلة القانونية، المجلد 3، العدد 3، 2022، ص ص 712-808.

**7. شاكر سليمان،** "الاحتباس الحراري في إطار القانون الدولي البيئي"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، 2017، ص ص 180-191.

**8. شمامة بوترعة،** "الآليات المرنة للحد من التغييرات المناخية في بروتوكول كيوتو لعام 1997"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 34، العدد 3، 2023، ص ص165-184.

**9. شفيعة حداد ونور الدين قالقيل،** "أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد15، 2018، ص ص1-18.

10.**عبد الكريم بن راحلة، اقاري سالم،** "تأثير الاحتباس الحراري على التنمية المستدامة: الاسباب والتداعيات والحلول الممكنة"، مجلة مدارات سياسية، المجلد03، العدد03، 2019، ص ص 09-25.

**11. فراحتية كمال،** "التنمية المستدامة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الحادي العشر، 2018، ص ص 277-295.

**12. فروحات حادة،** "انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة لمقترحات حلولها"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 5، 2012، 135-150.

**13. قيدوم الزهرة، جبار رقية،** "مدن مرنة في مواجهة التغييرات المناخية"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 13، العدد 4، 2021، ص ص 86-102.

**14. لعلاوي عيسى،** "الأحكام الخاصة ببروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغير المناخ"، مجلة فكر ومجتمع، العدد 30، 2016، ص ص 2-19.

15. **لوكال مريم،** " جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغييرات المناخية"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص ص 43-59.

16. **محمد سمير محمد،** "أثر التغييرات المناخية على التنمية المستدامة وسوق العمل في العالم العربي"، مجلة أفاق عربية واقليمية، المجلد7، العدد12، 2023، ص ص165-196.

**ب. المداخلات**

1. **سعيد فتوح مصطفى النجار**، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق لجامعة طنطا، القاهرة، 2017، ص ص 1-40.

2. **محمد عبد الناصر محمد،** القانون الدولي ودوره في إدارة التغير المناخي، بحث مقدم إلى مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني والعشرون، كلية القانون الدولي العام، جامعة الأزهر، القاهرة، 2023، ص ص 373-429.

**V. النصوص القانونية**

**أ. الإتفاقيات الدولية**

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغييرات المناخية، المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 مايو 1992، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99/93 المؤرخ في 10 ابريل 1993م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، صادر بتاريخ 21 ابريل 1993.

2. بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغييرات المناخية، المعتمد في 1997/12/11، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 144/04 المؤرخ في 28 ابريل 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29، الصادر بتاريخ 2004/05/09.

3. اتفاق باريس حول التغييرات المناخية، المعتمد في 2015/12/12، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 262/16 المؤرخ في 2016/10/13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، الصادر بتاريخ 2016/10/13.

**ب. الوثائق**

**1.** القرار رقم 2008/36، وثيقة (2008/INF/2/Add. 1) €.

**ج. على المستوى الوطني**

**1.** قانون رقم 03-10، مؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر عدد 43، صادر في 20 جويلية 2003.

**VI. المواقع الإلكترونية**

**1.** "مبدأ الإنصاف وآلية تطبيق ضريبة الكربون"، متوفر على الموقع https ://www. hcsr. eg. org، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/27.

**2.** "أسباب تغير المناخ وأثاره"، متوفر على الموقع https ://www. un. org>science The United Nations، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/27.

**3.** "اتفاق باريس بشان التغيير المناخي"، متوفر على الموقع https ://un/org/climate change/Paris-agreement، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/28.

**ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية**

**I. Thèses de doctorat**

**1. DIOP Massal, papa Yerim DIEYE, Awa SAMB, «** l'impact des mesures fiscales pour lutter contre le réchauffement climatique », Mémoire de master, Université Nancy2, France, 2008.

# الفهرس

# الفهرس

شكر وتقدير

الإهداء

**قائمة المختصرات**

**مقدمة ..... 1**

**الفصل الأول**

**الإطار المفاهيمي للتعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري**

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي وظاهرة الاحتباس الحراري ..... 8

المطلب الأول: المقصود بالتعاون الدولي وظاهرة الاحتباس الحراري ..... 8

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لتعاون الدولي ..... 8

أولا: التعريف اللغوي ..... 8

ثانيا: التعريف الاصطلاحي ..... 9

الفرع الثاني: تعريف الاحتباس الحراري ..... 9

المطلب الثاني: أسباب وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري ..... 10

الفرع الأول: أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري ..... 10

أولا: الأسباب الطبيعية ..... 10

1. البراكين ..... 10

2. ذوبان الجليد ..... 11

3. الغازات الدفيئة ..... 12

ثانيا: الأسباب البشرية ..... 12

1. الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية ..... 12

2. النفط ومحطات الطاقة وعوادم السيارات ..... 13

الفرع الثاني: آثار ظاهرة الاحتباس الحراري ..... 13

أولا: أثر الاحتباس الحراري على صحة الإنسان ..... 13

ثانيا: أثر الاحتباس الحراري على الحيوانات ..... 14

ثالثا: أثر الاحتباس الحراري على البيئة ..... 15

المبحث الثاني: فعالية التكريس القانوني لظاهرة الاحتباس الحراري على المستوى الدولي ..... 16
المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية لعام 1992 ..... 17
الفرع الأول: مبادئ والتزامات الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية ..... 18
أولا: مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية ..... 18
1. مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة ..... 19
2. مبدأ الإنصاف..... 20
3. مبدأ التنمية المستدامة ..... 21
4. مبدأ الحيطة..... 22
ثانيا: الالتزامات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية..... 23
1. الالتزامات التي تقع على عاتق كل دولة الأطراف ..... 24
2. التزامات الدول المدرجة في المرفق الأول ..... 24
3. التزامات الدول المدرجة في المرفق الثاني ..... 25
الفرع الثاني: برتوكول كيوتو لعام 1997 ..... 26
أولا: التزامات برتوكول كيوتو لعام 1997 ..... 27
1. الالتزامات العامة التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف ..... 27
2. الالتزامات التي تقع على عاتق الدول المتقدمة في البرتوكول..... 28
ثانيا: الآليات المتعلقة برتوكول كيوتو لعام 1997 ..... 29
1 الآليات المرنة ..... 29
أ. آلية التنمية النظيفة ..... 30
ب. آلية المتاجرة بالانبعاثات..... 31
ج. آلية التنفيذ المشترك ..... 31
المطلب الثاني: قمة للأمم المتحدة حول التغير المناخي "اتفاق باريس لعام 2015"..... 33
الفرع الأول: أسباب انعقاد مؤتمر باريس لعام 2015 ..... 36
الفرع الثاني: نتائج مؤتمر باريس لعام 2015 ..... 37
خلاصة الفصل ..... 38

**الفصل الثاني**

**الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري**

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري ..... 41
المطلب الأول: دور الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في تصدي ظاهرة الاحتباس الحراري ..... 41
الفرع الأول: دور الجمعية العامة الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري. ..... 42
الفرع الثاني: دور مجلس الأمن الدولي في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري ..... 43
الفرع الثالث: دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.... 44
المطلب الثاني: دور الوكالات التابعة للأمم المتحدة في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري ... 45
الفرع الأول: دور منظمة الأرصاد الجوية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري ..... 45
الفرع الثاني: دور منظمة الصحة العالمية في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري..... 46
المبحث الثاني: دور الجزائر في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري ..... 48
المطلب الأول: أثار ظاهرة الاحتباس الحراري على دولة الجزائر..... 48
الفرع الأول: أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد الجزائري والتنمية المستدامة..... 49
الفرع الثاني: أثر التغيرات المناخية على قطاع الفلاحة في الجزائر ..... 50
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والقانوني المعتمدة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري..... 51
الفرع الأول: الإطار المؤسساتي لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري في الجزائر ..... 51
أولا: مهام الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية ..... 51
ثانيا: مهام اللجنة الوطنية للبيئة المكلفة بملف تغير المناخ ..... 52
الفرع الثاني: الإطار القانوني للتكيف مع التغيرات المناخية في الجزائر ..... 53
خلاصة الفصل ..... 54
**خاتمة ..... 55**
**قائمة المراجع..... 58**
**الفهرس ..... 65**

# التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة الإحتباس الحراري


## ملخص

اتفق المجتمع الدولي على وضع حدّ للأسباب التي ساهمت في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تبني اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيرات المناخية عام 1992 والتي تم الحاقها فيما بعد ببرتوكول كيوتو وكان ذلك عام 1997، الى جانب ذلك تم تكريس اتفاق باريس المتعلق بالتغير المناخي عام2015 حيث سعت هذه الاتفاقيات الى تحقيق هدف واحد وهو التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، ومن أجل الوصول الى نتائج أكثر فعالية تم الاستعانة بالمنظمات والوكالات الدولية لتأدية دور بارز في المجال البيئي.

ساهمت الجزائر بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية للحد من تركيزات الغازات الدفيئة من خلال قيام المشرع الجزائري بوضع قواعد قانونية تهتم بحماية البيئة.



**الكلمات المفتاحية:** المجتمع الدولي، الاحتباس الحراري، الجهود الدولية، الاتفاقيات الدولية، الأمم المتحدة، برتوكول كيوتو، اتفاق باريس، المنظمات الدولية، الجزائر.



## Résume

La communauté internationale a accepté de mettre fin aux causes qui ont contribué à l'aggravation du phénomène de réchauffement climatique grâce à l'adoption de la Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques en 1992, qui a ensuite été jointe au Protocole de Kyoto en 1997, en outre, l'accord de Paris sur les changements climatiques a été consacré en 2015, car ces accords visaient à atteindre un objectif, qui est de réduire les émissions de gaz à effet de serre dans l'atmosphère, et afin d'obtenir des résultats plus efficaces, des organisations et agences internationales ont été embauchées pour jouer un rôle de premier plan dans le domaine de l'environnement.

L'Algérie a participé aux efforts internationaux de réduction des concentrations de gaz à effet de serre à travers l'élaboration de règles juridiques par le Législateur algérien pour protéger l'environnement.



**Mots clés :** Communauté internationale, Réchauffement climatique, Efforts internationaux, Accords internationaux, Nations Unies, Protocole de Kyoto, Accord de Paris, Organisations internationales, Algérie.



## Abstract

The international community agreed to put an end to the causes that contributed to the aggravation of the global warming phenomenon through the adoption of the United Nations Framework Convention on climate change in 1992, which was later attached to the Kyoto Protocol in 1997, in addition, the Paris agreement on climate change was dedicated in 2015, as these agreements sought to achieve one goal, which is to reduce greenhouse gas emissions into the atmosphere, and in order to reach more effective results, international organizations and agencies were hired to play a prominent role in the environmental field.

Algeria has participated in international efforts to reduce greenhouse gas concentrations through the development of legal rules by the Algerian Legislature to protect the environment.



**Keywords** : International community, Global warming, International efforts, International agreements, United Nations, Kyoto Protocol, Paris Agreement, International organizations, Algeria